

۴۲۸





۵۳۶۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: جواهر النسخ فی شرح کتاب التخریج

مؤلف: ...

شماره ثبت کتاب: ۶۲۵۵۲

شماره قفسه: ۲۱۲۶

بازرسی شد

بازدید شد

تقریباً ۴۲۱۹

۱	۲	۳	۴	۵	۶	۷	۸	۹	۱۰	۱۱	۱۲	۱۳	۱۴	۱۵	۱۶	۱۷	۱۸	۱۹	۲۰	۲۱	۲۲	۲۳	۲۴	۲۵	۲۶	۲۷	۲۸	۲۹	۳۰	۳۱	۳۲	۳۳	۳۴	۳۵	۳۶	۳۷	۳۸	۳۹	۴۰	۴۱	۴۲	۴۳	۴۴	۴۵	۴۶	۴۷	۴۸	۴۹	۵۰	۵۱	۵۲	۵۳	۵۴	۵۵	۵۶	۵۷	۵۸	۵۹	۶۰	۶۱	۶۲	۶۳	۶۴	۶۵	۶۶	۶۷	۶۸	۶۹	۷۰	۷۱	۷۲	۷۳	۷۴	۷۵	۷۶	۷۷	۷۸	۷۹	۸۰	۸۱	۸۲	۸۳	۸۴	۸۵	۸۶	۸۷	۸۸	۸۹	۹۰	۹۱	۹۲	۹۳	۹۴	۹۵	۹۶	۹۷	۹۸	۹۹	۱۰۰
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----



کتابخانه مجلس شورای ملی  
 شماره ثبت کتاب ۴۲۵۵۲  
 شماره قفسه ۴۱۴۶  
 بازرسی شد  
 ۱۳۸۲  
 تاریخ خرید ۱۳۸۲  
 شماره ثبت کتاب ۴۲۵۵۲  
 شماره قفسه ۴۱۴۶  
 بازرسی شد  
 ۱۳۸۲  
 تاریخ خرید ۱۳۸۲

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱
- ۲۲

۵۳۹۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: جواهر الفقه فی شرح کتاب التجرید

مؤلف: ...

شماره ثبت کتاب: ۴۲۵۵۲

شماره قفسه: ۴۱۴۶

بازرسی شد

۱۳۸۲

تاریخ خرید: ۱۳۸۲

تاریخ خرید شد

۴۲۱۹







هذا شرح منطق القوم



وحيث انقسم بالى ذكره الراجح

عن يوسف بن المظفر في

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله المنعم وبوجوب الوجود والمنعم جدا بالكرم والجود مدد المواد  
محب ذواتها وخالق الصور المختلفة لكيلا يحب استعداداتها  
واجب الوجود فلا يتطرق اليه النعم في حين من الاجيان وواسع  
تكميل كماله فلا خلل في افعاله وحيثما ينعم على نعمه المتواترة في  
على الآيات المتظاهرة والصلوة على اشرف الانفس الطاهرة حضورها على  
الانجم الظاهرة وجبت فان الله لما وفقنا للاستعداد وشرع  
المولى الامام العظم والعالم العظيم افضل المتأخرين على الاطلاق واكمل  
المعاصرين في الصفات والاعلاق لغير الملأ الدين محمد بن الحسن الطوسي

الزكية واقض على تربته المرام الربانية وقضت على مقبرة الموحود بالولاية  
المنطق وفقدته قد اشتمل على سبيل من شريف عبادات <sup>واقض</sup> سبحا الاطلاق على  
مخاتباته يتعدر الوقت على <sup>فانما</sup> ربه ياتيه جميع فيه من مطالب العباد واما زاد  
الماتحرفون من العار غبت في اعطاء هذا الكتاب الموسوم بالظهر المغفرة  
من شريك بالجدية لا ياتيه محطاة وتحصيل محضاته راجيا من الله  
ما سأل المستفيدين منه وان ترغ ذلك فصالح العمل انه المرجو كل ال  
وهو المسحون وعليه الكتاب <sup>الكتاب</sup> قال المصنف رحمه الله عليه بسم الله الرحمن الرحيم  
تحمد الله الشكرين ونسبني على حمد والى الطاهرين ولجسدا فان ارد  
ان يجره الصول المنطق وما يبذل على الترتيب فكمسوا بفيض الاري  
والتهذيب بجزء ايسر على حفظ فكر ارباب ولا يتجر على الصلابة كارب  
حفظك الاصول مرتبة في اتمه مضور الكافي في فضل هذا العلم المفظ  
على تمام منشاءه بالخط البكوال لا لا لسان على الحيوان المنطق وهو علم  
محقق لا راعى بعض اجرائه وعلى من زوده فارجاعه بالاشارة الى الاموال  
اقول لست متنبأ بحد احد بان المنطق على من علم ام لا وقد خففته

وقد وصل الى ملكي في عهده المذكور

۱۲۸۲

نوع

تفسير

شماره پنجم  
لغزنامه پنجمه  
بعضی لغزها  
والا تضاد  
قائم

المدخل الى علم الادب  
 من مدخل العلم الى مدخل الادب  
 لا يخلو من العلم الادب  
 كجواز قاعته فلا المدارك  
 عن مدخل العلم وبقوله المدخل  
 كجواز قاعته فلا المدارك

طیسی  
زبور



التفتن في انما يدل على معنى واحد لا غير وفيه نظر **الحال** واللام الالتماسية نظرا  
 للزوم الزمن والالتماسية حصول الغم فيبقى الالتماس الى الرجاء كذا في الالتماس  
 على الامر كما عدم على الحكمة وهي الالتماسية وكذا التفتن وجها لبيان كذا  
 الالتماسية المطابقة للرجاء ان بدوهم وقد راجع في بدوهم كما في الباطنية



واللفظ الكثير يدل على معنى الواحد بالترادف كاللغات في البشر على معنى واحد على ما بينها المكثرة مما يبين  
كالات في الفرس على معنى واحد واللفظ الذي لم يحل لآخر الكلمة ولا لغيرها هو مفرد كالات  
والذي حلت اجزاءه دل على اجزاء المعنى فهو مركب كالحيران الناطق ونحوه لا يبين

واضح الوجه على المعاني ثم نقل من ذلك البعض اللفظ المتبعية بينهما من  
اخره كافي اللفظ المعاني كما لا بد للموضوع ليجوز ان المفرد في الرسل  
ليس بهذا المعنى بل هو اللفظ المتبعية بل يجوز النقل كالمفرد الموضوع له وكما للمفرد  
المنفردة الى ذات الركوع والسير والالتبعية بينهما سواء كان النقل  
الشرعي كالمفردة او العرفي كالدابة والخطا على كفاي فعل والمفرد له  
جعل المشترك شاعرا لانه اللفظ وهو خلاف اللقب اذ لا يحد بين  
اللفظ واللفظ المشترك من اللفظ لا غير والشيء هو الحقيقة التي  
واللفظ ليس هو اللفظ المنفردة **قال** واللفظ الكثير **اي** اللفظ  
اللفظي **في** اللفظ الواحد الى معنى في سبعة اللفظ الكثير الى المعاني  
وسمى شيئا لان اللفظ الكثير اما ان يدل على معنى واحد وليس المشترك  
كالات في البشر فان معنى واحد هو الحيوان الناطق ولما ان يدل  
من سبعة بكثرة ما دل على التسمية كالات في الفرس فان سبعة بكثرة اللفظ  
وانما قد كثر المعاني في قوله بها لغيره من اللفظ ككثرة اذ اخفت في الدلالة  
معان ككثرة وكان كل واحد من تلك اللفظ مفردا على كل المعاني فانها من قبل

والواحد من اللفظ يدل على معنى الواحد الموجد في كثير من السوا بالترادف كالات على اثنى عشر  
على السوا بالترادف على اثنى عشر وتسمية يدل على معنى مختلف بالترادف كالات على اثنى عشر  
انما اوضح بعضها ثم اوضح الباقي بسبب من شغل وفضل

والايات التي لا يستلزم فهمها **قال** والواحد **اي** اللفظ الواحد  
الذي دل على معناه بالحد في الدلالات المتقدمة بالتسمية الى معنى على ما  
**اي** العلم هو الذي يكون من شغلها معينا ويجوز بالمفرد والاشارة  
**وقال** التسمية اعلى من كون المعنى الواحد صادقا على كثير من السوا من غير ان  
يجوز ذلك المعنى في بعض افراده او في من وجوده في البعض الآخر لا آدم  
ولا اشته كالات في فانه موجود في زيد ومحمد بالسوية اذ في تسمية زيد  
لا آدم ولا اشته ولا اولى من ان يثبت **وقال** التمسك **اي** من كون  
بعض افراده اولى او اقدم او اشرف في ذلك المشترك من البعض  
كما للمفرد على الجوه وتسمية اثنى العشر في الجوه اقدم من البعض ولعل اولى  
من القول ولو اجب اشرف منه الممكن وانما نقل على الجوه والعرض  
لانه لفظ العرض مشترك بين قسم الجوه والعرض العام الذي قد يكون  
جوهه كان لفظ التكرار للجوه فالله يستعمل لفظ القسم بدل العرض  
**وقال** المشترك ومن كون اللفظ الواحد المعنى مشترك كالات  
لما هو وعين التسمية عين التسمية وغيره سواء علم اللفظ مع المعاني







الموصوف له كالات ان وصفته كالات اذ جعل بعضها مقولا على بعض كقوله كقول  
الانسان فما حكمه شفا كالات ان موضوعه والشيء كالمقول عليه محمول وذلك لمواظفة واما الشيء محمول  
عليه فممكن بلا شفا من

**قوله** الكلي على سته اشياء بلطال في وجوده في الوجود ان يكون  
ممتنع الوجود في الوجود ككثير الباري واما فيها ان يكون ممكن الوجود وكثير  
موجودا احكاما لغتها واما فيها ان يكون موجودا ككثير الموجود ومنه فوجوده في الوجود  
منه كذا يجب الوجود واما فيها ان يكون الموجود واحد المستقيم احكاما شفا  
وفاها ان يكون الموجود ومنه ككثير امثاليه كالكثير السبابة واما فيها  
تكون غير شفا كالمفهوم المحقق المتصور على بعضها لان فيه شفا على اليا  
لان ذكر احد قسمي يكون الموجود ومنه ككثير واحد قسمي يكون الموجود ومنه  
واحد قسمي لا يوجد منه شي احد او يتحصل الشيء على القسم المتزك في كل واحد  
من المراتب ومنها سباحة في لا ينظر بذكرها بذكرها في ذلك بغيره  
**قوله** الموصوف الخاق لما كان الكلي من المحمول على كثيرين بالفعال او بالقره  
ذكر الحمل والوضع عيب الكلي واعلم ان الموصوف قد جعل صفته عليه كقوله كالات  
فما حكمه وقد يكون ككثير كالات وقد جعل صفته على هذا كقوله كالات  
كاتبه الا ان رتبة له اذ جعل بعضها مقولا على بعض اذ اعتمدت به محمول  
اذا احت كالات ان فضا كالات ان من الموضوعه والفا كالات المحمول

وكذا اعتمد من حيث المفهوم فهو بلطال محمول على ما هو احض منه كالات على الان ان با ككثير كالات  
وكذا محمول بالمواظفة وبالطبع ما ذاتي لموضوعه واما عرضي من

يسمى حمل المواظفة وهو حمل موضوعي ان ذات الموضوعه من ذات المحمول  
ويجوز ان يقال ان الموضوعه محمول وبها تفرع آخر من الحمل يسمى الحمل  
وسمى حمل عودوه هو حمل الفضا على الانسان بعينه ان شئت لانه اسم  
وحمل عليه بالمواظفة فيقولون ان محموله بالشيء كالات وكل علم  
**اقول** الا علم من الشيء هو الذي يفيد على غيره ومنه الصدق هو الحمل  
فاذن كل علم بلطال محمول على الاحض منه كالات على الان ان كالات  
وسمى حمل الاحض على العلم ليس محلا طبعيا واعلم ان العلم اعلم باعبار  
منه افراد الاحض وغيره كالمطلوب والانسان وقد يكون اعلم باعتبار مفهوم  
لا غير كالات كالات في مفهومه شي ما هو من فضاك من غير الفضا كالات  
الشيء انما لم يكن فان المشتق لا يدل على خصوصيات الفضايق واما  
كون الفضا كالات ان من فراج المفهوم فضا كالات من حيث المفهوم اعلم من  
ومن حيث الماد او هي نفسا واما وهذا قال المفهوم كالات اعلم من حيث  
فان شئت لم يفتين وكما محمول لا فضا في المحمول قد يكون بلطال  
قد يكون لا شفا وان فضا قد يكون محمولا بلطال بان يكون اعلم قد يكون بلطال  
اذا

وكالات كالات ان وصفته كالات اذ جعل بعضها مقولا على بعض كقوله كالات  
الانسان فما حكمه شفا كالات ان موضوعه والشيء كالمقول عليه محمول وذلك لمواظفة واما الشيء محمول  
عليه فممكن بلا شفا من  
**قوله** الكلي على سته اشياء بلطال في وجوده في الوجود ان يكون  
ممتنع الوجود في الوجود ككثير الباري واما فيها ان يكون ممكن الوجود وكثير  
موجودا احكاما لغتها واما فيها ان يكون موجودا ككثير الموجود ومنه فوجوده في الوجود  
منه كذا يجب الوجود واما فيها ان يكون الموجود واحد المستقيم احكاما شفا  
وفاها ان يكون الموجود ومنه ككثير امثاليه كالكثير السبابة واما فيها  
تكون غير شفا كالمفهوم المحقق المتصور على بعضها لان فيه شفا على اليا  
لان ذكر احد قسمي يكون الموجود ومنه ككثير واحد قسمي يكون الموجود ومنه  
واحد قسمي لا يوجد منه شي احد او يتحصل الشيء على القسم المتزك في كل واحد  
من المراتب ومنها سباحة في لا ينظر بذكرها بذكرها في ذلك بغيره  
**قوله** الموصوف الخاق لما كان الكلي من المحمول على كثيرين بالفعال او بالقره  
ذكر الحمل والوضع عيب الكلي واعلم ان الموصوف قد جعل صفته عليه كقوله كالات  
فما حكمه وقد يكون ككثير كالات وقد جعل صفته على هذا كقوله كالات  
كاتبه الا ان رتبة له اذ جعل بعضها مقولا على بعض اذ اعتمدت به محمول  
اذا احت كالات ان فضا كالات ان من الموضوعه والفا كالات المحمول



والله انما يقوم ذات غير خارج عنه كالحجر انما هو الحجر لا يخلو من ذلك الانسان الزيد وغيره بالقيام بوجوده

عرفت هذا انما لمحل بالملاحظة وبالطبع مما انا ذاتي واما عرضي وانا تانية لطيف  
ليخرج من قولنا الحيوان ان كان محولا بالملاحظة الا انه ليس بالطبع  
والطبع لا يتغير من انما هو المحل بالملاحظة والطبع انما هو الجسم المحل له  
لان المحل ان يكون نفس الموضوع وانا يزيد الموضوع عليه بجوارحه في نفسه  
لكن قول زيد ان واما ان يكون جزء منها كقولنا الانسان حيوان  
لما الذي واما ان يكون عارضا لها كقولنا الانسان حيوان فخر المحل فيها

والله انما يقوم ذاتي هو بالقيام ذات الشيء خارج عنه فقولنا يقوم  
ذات الشيء انما لا يتحقق تلك الماهية الا به سواء كان نفس الماهية ذاتية  
لازادها كالانسان لزيد وعرفنا ان خاص الذات في موجودتها وان كان  
منها كالحجر انما هو النطق له وقد منع اكثر القادة من اطلاق الذي  
على الاول لان التعبد الذي منسوب الى الذات والشيء لا ينسب الى نفسه  
وسمى ضعيفا لانه لا يلازم بالماهية نفسها وقد قلنا ان غير خارج  
عنه لان المقوم قد تطلق على مقوم الماهية وهو الذي ذكرناه وقد تطلق على مقوم  
كالمحل في نفسه فارتفع الماهية وبالعقد المذكور في مقوم الوجود ووجه الذي

لقد علمنا ان المقوم هو الماهية بالقيام ذات الشيء خارج عنه فقولنا يقوم  
ذات الشيء انما لا يتحقق تلك الماهية الا به سواء كان نفس الماهية ذاتية  
لازادها كالانسان لزيد وعرفنا ان خاص الذات في موجودتها وان كان  
منها كالحجر انما هو النطق له وقد منع اكثر القادة من اطلاق الذي  
على الاول لان التعبد الذي منسوب الى الذات والشيء لا ينسب الى نفسه  
وسمى ضعيفا لانه لا يلازم بالماهية نفسها وقد قلنا ان غير خارج  
عنه لان المقوم قد تطلق على مقوم الماهية وهو الذي ذكرناه وقد تطلق على مقوم  
كالمحل في نفسه فارتفع الماهية وبالعقد المذكور في مقوم الوجود ووجه الذي

والعرضي بالقيام بالذاتيات اما لا يلازم بالذاتيات الزوايا المثلثة او غير من طيفه متوسطه كذات الزوايا  
لقد ثبت له واما مفارقة لطيفها كالشباب الزيد او سريلها كالتام لم

مقوم الماهية من غير مقوم الوجود فان مقوم الماهية يراى به الجبس الفصل  
والصورة بالقيام بالذاتيات اما لا يلازم بالذاتيات الزوايا المثلثة او غير من طيفه متوسطه كذات الزوايا  
والموضوع والعرضي في نفسه في مقابلة الذات فانها كانت الذات  
سواء المقوم الماهية كان العرضي بالقيام بالذاتيات الزوايا المثلثة او غير من طيفه متوسطه كذات الزوايا  
وهو على صفة لازم وغير لازم واللازم قسمان لازم الماهية ولازم الوجود  
ولازم الماهية قسمان يتبين وغير يتبين فالقسام اربعة احدها لازم الماهية  
الباقي وتعتبر بامر من احدتها الذي كلف تصور الماهية في تصور كزوجة  
الاشين وذو الزوايا المثلثة والثاني الذي كلف تصور الماهية في تصور  
في الجزم بالزوم بينهما مثل كون الاثنين نصف الاول بعد الاول اخص  
وثانيها لازم الماهية غير البين وهو الذي كلف الماهية متوسطه في مساواة  
زوايا المثلث لقائمتين فانه لازم له بتوسطا بين عليهما الهندسة ثالثةها  
لازم الوجود كسواء لم يكن فانه لازم له بتوسطا بين عليهما الهندسة ثالثةها  
بجواز لازم الماهية الذي لا يمكن تصور الماهية منفردة ولما لم يفارق في الوجود  
كان لازما في الوجود واما العباد العرضي المفارق وهو قسمان على المفارقة كالشباب



بالسؤال كان ينبغي  
الى ذلك تحقيق ما  
كانت تطلق بكون الجواب  
في الحاشية مختلفا  
من

والسؤال عنه بما هو ما يرد في محجج ذاتها التي ركبها غير ما فيها والحيث  
فيجب ان يجاب بهما فان سئل بما هو عن جنس كثرات بالحد فقط كزيد  
وعن ما اورد في محجج في الشرع والخصومة بالتحقق فيها وهي الاثبات وان سئل عما يشكك  
حقايقها كالشك في الاثبات من سائل محال بالشرع منه ووجهه هو الحيوان وان سئل عما  
لا يرد في القاموس والافعال المماثلة او غيرها والمسؤول عنها  
قدما المستحقين لم يلزم قراين الذي والمقول في جواب السؤال الذي قد تم  
موجزا لا يرد في الجواب الفصل ولم يميز بين الجنس الفصل كما في نسخة  
عنه فلم يميز فرق بين الذي والجنس لما كان الجنس مقولا في جواب  
ان المقول في جواب هو الجنس بسبب ايام العكس فلم يميز بين اذن فرق بين الذي  
والمقول في جواب هو تميز بعضهم بان جعل الذي اعم من المقول في جواب  
ما هو اخرج الفصل عن كونها مقولة في جواب هو وروايتهم  
المع وهو ان السائل بما هو السائل عن الماهية هي انها تحقق كذا  
المشتركة بينها ومن غير ذلك والمفصلة بها فان الانسان ليس له موافاة  
بكونه حيوانا لا غير بل انما يتحقق بكونه حيوانا فاعلم ان الذي  
المشترك والمميز يجب ان يراعى في الجواب فان سئل في  
المسؤول عنه بما هو ان يكون احد اكثر اغان كان كثيرا اغان يكون  
الكثرة مختلفة بالعدد لا غير وان كان مشترك بالحقائق وان كان واحدا  
ان يكون شخصا واحدا او ما يركب كلياته فالاتمام اربعة الجواب عنها

القسم الاول ان يكون السؤال عنه بما هو عن كثرات كثرات العدد لا غير كما لو سئل عن زيد  
وغيره لعلهم والى ان يكون السؤال عنه بما هو عن واحد من تلك الكثرات كما  
لو سئل عن زيد ووجهه بما هو لا يميز بين موافاة بين اثنين التمييز واحد هو الحقيقة  
المستفظة فيها الا اذا وروايات ان هو مقول في جواب ما يركب المشترك والخصومة  
منها يركب المشترك فلا يجاب عن الكثرة والى الجواب في جواب ما يركب المشترك  
واحد من تلك الكثرة اذ لا يميز لان السؤال بما هو عن الحقيقة وهي مشتركة بين الاثنين  
كل واحد منهما على صفة يفرق حتى يكره في الجواب الثالث ان يكون السؤال عنه  
اشياء كثيرة مستفظة بالحقائق كما لو سئل عن اثبات الغرض والشرع  
مما كان لا يشترط في تلك الحقائق وحده كالحيوان وانما يميز الحيوان في  
لانها اجاب بغيره لكان ذلك لغيره اعم او احسن او مضافا اليه لا يميز  
لانها عن كمال المشترك والاعين من الحيوان ليس كمال المشترك بل في  
والا لاضف ناذ ليس مشترك من الاضافات لاجاب اما السائل  
فانه لا يدل على كمال المشترك الا بالشرام ولا لانه لا يميز بين ما هو  
نفس الحيوان في جواب واحد او اقل ووجهه هو الجواب على جواب ما يركب



و اعمها اني ياتى على مختلفات الجاهل في جواب هو بالشره هو ليس كل واحد منها روى الواعظ عن

وغير خاف على الاضمار الى ما لا يبين لزومه ووجهه الاضمار من  
الى ما لا يوضح كنهه بل كنهه الاضمار من وجهه الاضمار من

الفرقة المختصة لأنه انما يصلح اذا أرسل عن القاطنين المكثرة ولا يصلح جواب عن جملة  
منها بفراده القسم الرابع ان يكون المسؤل عنه واحدا كما أرسل عن الشان  
فجده باسمه والجواب هنا يكون بالمدح وهو الجواب عن النظم وهو موزن في جوابه  
كسب الخصوصية المختصة لأنه لا يصلح جواب عن غيره من السوال واعلم ان السؤل  
باسمها هنا لما كان واحدا من افراد البركات المكثرة في القسم الثالث كان الجواب  
سواء الجواب الاول اعني كمال المشترك من انعام ما يخص هذا الفرع من الفضول كان  
وكذلك في الثاني يختلف اعني الجواب عن الاثنان مع حالة ففراده هو السوال  
فما خلف الجواب من حالة مشترك من غيره في السوال كما يجاهد واعلم ان  
المقولان في جواب سعيه للسؤال ان اعني القول في جوابه يجب ان يكون  
في جوابه يجب ان يكون مخصوصه لهما سواء الاول وهو القول على مختلف الخصائص  
كالقانونين في الحديث كقوله اهد من الخلفات بالتحقيق مع ان ذلك كان  
والفردى وغيره فاجده انما اكمل القول على كثير من مختلفين بلطف في جوابه  
وقد تمصاعا على الاخصاف فيرتب في النظم اعاد اذ كان لما فيه  
واحدة اخصاف كثيرة بعضها في بعض ولا يجب ترتيبها لان ان كان لما فيه

29

واحد لا يقتضي فردة لكن معنى في القاعده الى غير ليس فردة فليس جليها  
 كايها وانما وجب اشياء في القاعده لانه لو لا ذلك لزم تركب الالهيه  
 فيرتبنا فيه ويلزم وجوده على مملولات لا يتبين ويخرج ويتنازل الى  
 كاجب اشياء الالهيه في القاعده وجب اشياء الالهيه في التنازل الى  
 لا يقتضي في نوع الالهيه كالات ان فاعده لا يقتضي بل الاشياء المحلولة  
 لا يقتضي في نوع الالهيه في التنازل الى المحلولة الاشياء على هدف ذلك  
 الشيء مما استخرج تحت غيره كان نوع الالهيه هو المذهب تحت جميع الالهيه  
 هي فاعده كان نوع الالهيه اسم المذهب الالهيه لكان الجنس هو الذي يميز  
 غيره فاعده كان جنس الالهيه اسم المذهب الالهيه لكان الجنس هو الذي يميز  
 المتوحد مع الالهيه ولا يقال لكل واحد منها انه جنس فاعده  
 صدرت على كثيرين فالحق في وانه نوع فاعده راجع تحت غيره  
 وهذا النوع هو النوع الالهيه الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس  
 فاجاب هو قولنا لا يوجب اقسام الجنس رتبة العالي والناقل المستسط  
 والمذكور ولم يذكره العلم لعدم فاعده فاعده كذا في كتاب الاسرار النبويه  
 سلامي ج ٥

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فصل في التوضيح

الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر الخليلي  
في كتابه في شرح اصول الفقه  
المجلد الثاني

واقام النوح اربعة ايام والاقبل  
والوسط ولم يذكره ايم لعدم  
المنطق











والى غير ذلك ان المادة محل تقويم باكل قريه والى غير الصورة من  
فان الصورة والمادة والطبع لم يكن بينهما اجزاء كذلك المقارنات اعني العقل والنفس  
ومنها انكم وهو لانه تقبل المساواة والانسواء بالتطبيق فتن

وحقيقة اذ وجدت في الاعيان كانت لاني الموضوع اي لاني محل تقويم ولا نقى  
ان يكون موجودا بالفعل لاني موضوع والى ان كانت موجودة فيكون الكسب جبرية  
كانت جبرية بالفعل كان وجوده به وهو في ذلك الكسب كمثل الجواهر الجبرية فتن  
والمقارنات الجبرية فاما المقارنات فلا بد وان كانت محل الا انها ليست  
بجزء من موضوع جبرية كبر كبر موضوعه بل هي  
موضوعه قال في الخيال ان الموضوع على ما يقيد والمادة  
محل الصورة متقوية بل في وقتها فان الصورة  
لان الجواهر اما ان يكون لها اول في المادة او في امان ان يكون  
اولا والاول الصورة وان في ان يكون كسبا من الخيال والى الاول والاول  
الجسم وان في ان يكون متعلقا بالبدن بالتميز او لا والاول النفس  
العقل وكلها جواهر لا شريك لها في كونها موجودة لاني موضوع وان كان بعضها  
موجودا في محل لا يلزم من ثبوت وجودها في موضوع نفى وجودها في المحل متعلقا  
ومنها انكم احد الانفس العالي والى ان بعضها انما هي بالفعل  
لانه متعلق بالمساواة والانسواء بالتطبيق وسر الذي جعله الله وهو  
وذلك لان المادة وعدمها متعلقان بالاشياء باق المقارنات

ونقسم الى مقصود في موضوعه والى غير ذلك في موضوعه والى مقصود  
والسنة الاول كيقين بالوضع دون الاجزئين فتن

الى انفسه والى انفسه او باق في موضوعه فتن الاشياء لانه انما هو  
لجبر المساواة والانسواء لانه سواكم فان العدد في انفسه على ما  
والضوابط ولك على الخطى والخطى والخطى على ما يقيد فتن انما هو  
سواكم انفسه او مقارنات لا باق في موضوعه فتن فتن فتن فتن  
يكون ما يقيد لانه انما هو في الموضوع لان النفس في عدد من اشياء  
مكون باق في التطبيق بان التطبيق احد التقديرات على الكسب في محل البدن  
في احد ما يتبعه بالبدن في الآخر وان في ثلث في ثلث او قد يكون باق  
التطبيق كالتدوين في النفس كالمشاهدة في الترميم والتميز في ذلك على غير  
التساوي وعدمه وانما يكون المساواة في بعضها من غير انكم اذ جبرية  
منه بالتطبيق ونقسمه لانه في الكسب جبرية انما بالفعل كالمادة  
او بالقوة كما في المقدار اذ عرفت هذا فنقول انكم اذ انقسمت ان يكون  
بين اجزائه شريك يكون بداية لاجزائين وتناهي لآخر من المقصود  
وان ان لا يكون من المقصود الاول اما ان يكون قارا او جبرية او  
دفعه اذ او غير قارا وانما ان ينقسم في جهة واحدة وهو المقادير

منه بالتطبيق



ومنها الكيف وهو هيئة قارة لا تقتضي ولا نسبة من وقد تقينا دورية وتضيقت

والسبب ان في جانب ثلث وهو الجسم العلوي وغيره من الزمان الذي  
يتم الفصل من العدد لا غير الشدة الاول اعني الحظ والخط الجسم تحيق بالوضع  
اعني بتول الاشارة الحسية بان من اوسنك دون الاخرين لان الزمان  
والعدد ليسا في جهة حتى يقبل الاشارة الحسية ومنها اه الكيف  
احد الانبساط الحرفي ودرسته نهية قارة لا يوجب تصويرها بتصور شي  
فان عن جملها ولا يقتضي التسمية والافضل فكلها اقتض اوليا فتكون  
يشمل جميع الاعراض ويجوز به الجوه وكونه قارة بحيث علة الزمان فتكون  
يفعل وان يفعل وكونه لا يوجب تصويرها بتصور شي فكلها يخرج عن  
العشيرة وكونه ولا يقتضي التسمية والافضل يخرج عن المقدر والنقطة والوجه  
وكونه اقتضا اوليا ليدخل في الكيف العلم بالاشياء الغير المنقسمة  
لغرضي الاشارة لاقضا اوليا على ما عتبر المعلوم في هذا المبدأ من جهة العلم  
لان يدخل في النقطة والوجه والآن مع انها ليست من الكيف وقد  
من الكيف تيقنا في افزاده كالسواد والبياض بخلاف الجوه من الكيف فان  
التضا دشت عنهما واليقين من الكيف لا يقبل الشدة والضعف كالسواد او

جمله في كونه موزون

عنه

فمنه يختص بالكميات كالاستقامة الشكل والوزن ومنه الاضافيات لانها لا تلتصق  
وهي المحسوسات كحرارة الدم والجلد ومنه الملكية والى ان يختص بدورات النفس كهيئة المعنى  
وخصب الجليل ومنه القوة واللازمة كالحسية والصلابة وقاها بملها من  
فان الجسم يشته في سواد الخا ان يبلغ عتبة السطح وهذه الغيبة وهي كخط الاستقامة  
والضعف لا يصدق في الكيف فانه لا يقبل شدة من شدة اخرى ولا انشدة في  
من خط آخر وان كان ازيد كان الزيادة غير الشدة ولا يصدق في الجوه من الكيف  
الاشدة او مراعات العمل الواحد ثابت الى حال في غير جهة ريشته في ثوبته  
والوضع في كل آن نوع من تلك الانواع من غير ان في اس بحث يكون كل ان  
متوسطا من اوجه في ذلك لان ما يكون قبله بعده وهذا لا يقتضي الا في العوض  
وفي هذا الموضع يجازي وقد ذكرنا ما في كنه الصلابة فتمه ما يقتضي اقسام  
الكيف اربعة اقسام الكيفات المحسوسة بالكميات اما المقسمة كالاستقامة والاشدة  
والشكل والنقطة كالزوجة والعزوبة فانها الكيف المحسوسة فان كانت ثابتة كانت  
سميت اضافة لكونه كحركة بلح الدم وان كانت غير اسم سميت اضافة لكونه  
الجمعي فانها الكيفات السالبة فان كانت اسم سميت في الكميات كالعلوم  
وصحة الصالح وان كانت غير اسم سميت في الكميات كالظنون وخصب الجسم  
وراهها الكيفات الاستعدادية فان كان الاستعداد كونه الدم في القوة  
كالصلابة والحيوية وان كان كونه لا يقتضي قولنا كونه كعدم الصلابة

الى انية وكونه كنه في الضعف  
الى ان يبلغ ٣



ومنها المضاف وسر يعقل بالقياس الى غيره ولا وجود له سواء اذلك وقد يعرض للمعقولات  
جسماني

وعدم التعاضد ومنها انه المضاف الى القياس العالي وفيه ثبت  
احدا في رسمه الذي يقتضي القياس الى غيره ولا وجود له سوى ذلك وحقق  
به الرسم ان من الامسيات بالها يستقل بالحقوليين غير جاب الى غيره  
قياس اليه ومنها لا يقتضي القياس الى غيره وان في مضاف الى  
حقائقه في مضموري وذلك لانه اذا قلل القياس الى غيره فان  
كذلك لا وجود له سوى ذلك ومضاف المضموري كلاب الابلان  
لاب وجوده انما بالحقوليين بالقياس الى غيره ومولدت الحقيقة  
وانه لا يكون له وجود سوى حقيقة بالقياس الى غيره ومضاف في الحقيقة  
كالابرة والبيرة وهو المراد منها انها اشرف الناس في وجودها  
فأشبهت جماعة لان فقيه العالمين امره تقديره بالا غير هو امر ثابت  
الذين وممر غيرهما وحيز عدم العرف من ثابت والحيز جماعة مستند  
بان الاضافة لو كانت مبرجة وهي فرض لا تقفرت الى المحل ويجوز حلها  
في ذلك المحل اضافة اخرى وغيرهم التمس جاب الى غيره بان من المضاف  
ما مضاف مازر وغيره ما مضاف ما مضاف وغيره الا غير مرجح الى الله

2

ومنها الرضخ وهو رية للحم عرض من رية بعض افر الى بعض لوزن عاني الحيات كالقمام والاشجار من  
 كوكون كمان

[illegible]

ومنها ان افضل وان ينفعل وهما بيتان خيراتين يعرضان للموت والتمت شر حال التبر والتمت شر حال الام  
والاستراقة في النار والطب من هذه المقتولات العشر وكون التصرف في ما من  
والمقتولين مشيانا ينفعن فعلهما معا بوضع احد يمينه في جبهة واحدة ويعضل او يوجده  
اليك من باب الاصناف والخاص ان ينفع ذلك وان كانت الاثني في جبهة واحدة بوضع اليد في جبهة  
وصها ان اه معولة ان افضل احد الاجناس الى يركبه امعولة ان

فان بعض المتأخرين قد عارضوا هذه الحالة تأييدها كما لا يخفى في النسخة واثبت  
متأخرين قد عارضوا هذه الحالة تأييدها كما لا يخفى في النسخة واثبت  
على الفعل والافعال بعد استقرارها وانما لا يفعل في حالة الفعل  
وهذا  
هذه المقتضات العشرة لا بأس من العلم بها ولا يجب سوائها  
والمراد من ذلك من اعلم الامور واهد من هذه العشرة جوهر والقسم الباقية  
اعراض وصدق العرض عليها صدق الناصر على هو مقرر لصدق الجنس على ادعاء  
لان معنى العرض هو العرض الذي في مرتبة الناصر الى العروض فيكون عرضا فلفظ  
مقدم ولان كثير من المقتضات يعلم حقايقها وشك في بعضها فلا يكون العرض  
حسبا والمقابلان  
هذا اسم المتقابلين وليس فهم معنى المتقابلين  
شأن شامل المتقابلين وغيره قد انما يستعمل في موضع واحد احترنا  
يعني عز المتقابلين مما لا يشك في صحة ما هو مقرر واحد كالسواد والحركة  
ينسب اليه احترنا يعنى موضع لا يثبت له الشئ الا كالسواد والحركة

ومنها الاثني ومكون الشئ في مكانه كما في الكوز منق و منها حتى ومكون الشئ في  
 كقيم من زيد الساعدين ومنها الملك الميتة وكله وهو الملك الشئ ومكون الشئ في مكانه  
 باشكاله كالنفس والتميز من كون  
 بسبب انساب من امره انساب الى بعض <sup>الانساب</sup> وبعض امره الى امره <sup>خارجة</sup>  
 عنه كالقيم من الامتياز فان القيم انما يتبع نسبتين احداهما الجسم <sup>القيم</sup>  
 الى امره والثانية له بالنظر الى امره خارجا لمكون راسه من فوق وطول  
 من اسفله ولولا اعتبار النسبة التي فيه كان الامتياز قايما وانما <sup>القيم</sup>  
 الى النسبة التي فيه ليعرف لوقوعها تحتها <sup>الانساب</sup> ومنها <sup>الانساب</sup>  
 العايد ومعرفة عن نسبة الشئ الى مكانه بكون فيه وموامض <sup>القيم</sup>  
 لاقتضاه في تحصيلها مثل كون الماء في الكوز وموضعيه <sup>القيم</sup>  
 الشئ في مكانه الحقيق به وموضع الشئ في كون في الامور او في السرقة ومنها  
 متى <sup>في</sup> امره لاخس العايد ومعرفة عن كون الشئ في زمانه او <sup>في</sup>  
 ومعرفة الشئ والزمان على مذهب في الاثني كقيم زيد الساعدين ومنها  
 الملك امره لاخس العايد الى السوا على ان الشئ مقولة الملك لا <sup>القيم</sup>  
 ونسبه ان كون عبارة عن كون الشئ امتثالا لغيره ينقل <sup>القيم</sup>  
 الى المعبر عنه جعلها عبارة عن نسبة التملك للشئ في امره وباعتبار <sup>القيم</sup>  
 الكائنات ومنها وضع الاول لها الملك والجمدة ولم يوفق على من <sup>القيم</sup>

الحمد لله



والقول على اربعة اولها الايجاب السبب كقولنا فحسن لا فحسن من زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت  
وتأنيها التقاضايف وقد مر ذكره في القولات وتأنيها التقاضايف وقد مر ذكره في القولات وتأنيها التقاضايف وقد مر ذكره في القولات  
ان الضدين امران متباينان الى موضوع واحد ولا يمكن ان يجتمعا في كونه والا فلهذا لا يمكن ان يجتمعا في كونه  
في غاية التي لم تكن عين  
فربما يصح منها ان يتحقق  
على موضوع او يرتفع عن كونه  
والباقي  
المتضايفان  
وان وجد احدهما  
بازالة الآخر  
لا يرد عليه بسببه الى الوجود الخارجي والاولى ترتفع على السبب الايجاب سواء  
افضل بسببه الى المفردات كقولنا فحسن لا فحسن من زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت  
زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت  
العدم والمكذبة كقولنا فحسن لا فحسن من زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت  
كقولنا فحسن لا فحسن من زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت  
والباقي من التأني في التقاضايف وقد مر ذكره في القولات وتأنيها التقاضايف وقد مر ذكره في القولات  
تأمل الضدين مطلق في المشهور على معنى وفي التحقيق على معنى آخر

مطلق

وان الملكة في المشهور انها ما يوجد في موضوع وتارة يكون ان يوجد عن ولا يوجد لاجل عدمه كما لا يخفى  
عنه في وقت كمالها كالحق والحق انها ما يوجد في موضوع يكون طبعه ذلك الموضوع الشخص او الزمان او الخلق  
كالزوجية والعدم بعدها بسمية الى ما قبلها كالزوجة وبظاهر ان هذا الضدين في العوم كجواب رجب  
مطلق الضدان على كل امرين متباينين الى موضوع واحد ولا يمكن ان يجتمعا في كونه والا فلهذا لا يمكن ان يجتمعا في كونه  
سواء كانا وجوديين او عدميين سواء اندرجا تحت جنس قريب او لا كقولنا  
الذكر ضد الانثى وانما كسب التحقيق في مصطلح الحكماء فليكن الضدان على  
كل وجوديين بينهما غاية العجوبة انما اندرجا تحت جنس قريب يصح منها انها  
على موضوع واحد وانما عينا مع وجودين كقولنا فحسن لا فحسن من زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت  
كالذكر والانثى في وقت كمالها كالحق والحق انها ما يوجد في موضوع يكون طبعه ذلك الموضوع الشخص او الزمان او الخلق  
كقولنا فحسن لا فحسن من زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت  
كقولنا فحسن لا فحسن من زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت زيد ليس بكانت  
وكذلك المحل في هذا الفصل لا يتعلق بهما  
وكذلك الضدين في

مطلق







في هذا المقام قد يكون وجود المقدم وان لم يكن له كثرنا بنا واداءها تقدم  
 بالترتيب والترتيب المحيطة كقدم المقدم الاول على المقدم الثاني بالنظر  
 الى اعم والاولوية المحيطة كقدم الجنس على النوع ان اعتبر الترتيب بالنسبة الى  
 العزم وخاصة المقدم بالترتيب والحقبة كقدم العالم على مقدمه  
 احسان المقدم فاعرف منها احسان المتأخر وهو علم ذلك احسان المعية  
 الا في المعية بالعلية لاسيما اجتماع عليين على محمول واحد المص اطلق ذلك  
 وليس كذلك في الفصل خارج عن هذا الفن لما بينا ان المقدمية لا تقتضي  
 المنطقية في الكتب بالحدود والمقدمات اليه لانه متى لم يعرف ان المقدم  
 وكل واحد من مدي مطلق يقتضي ان ينسب من الاخر من العالم المقدم على  
 الفصل والحدود الوسطي **قال الفصل الثالث في القضاء** وجود الشيء على  
 بحسب الاعيان يدل على وجوده في العبادرة وهو انما يدل على وجوده في  
 وهما بالوضع وهو على الذي في الاعيان وهو بالسطح والاطراف فيكون  
 لما في من البحث عن المفردات لاكتساب الصور ان سارع في المثل  
 اعني القضايا واحكامها المقيدة لاكتساب المقدمات قبل ان يسرع

مهة قاعدة والى على العلاقة التي بين اللفظ والمعنى بحث في احوال اللفظ  
 في احوال المعنى او في هذه المقول لشيء وجود في الاعيان ذات اللفظ  
 الى اذ ان المقصورين ووجود في الاذنان اذ ان تصور كصورته في وجود المقصور  
 له ووجود في العبادرة اذ ان لفظ بالاسم الدال عليه ووجود في الكتب اذ ان المقدم  
 صورة تدل على اللفظ الدال عليه فالوجود في الكتب يدل على عاب على وجوده  
 في العبادرة لا وانما اذ ان لا توجد كاتبتين غير لفظية بعبارة بل في مثل هذه  
 الى المعنى من غير ذكر المثلثين اما لوجود في العبادرة فانه انما يدل على وجود  
 في العبادرة اذ ان لفظ بالاسم انما يلفظ به اذ ان تصور معناه انما اجاز  
 تعصبا وانما ان اللفظان وضعيتان مختلفتان باختلاف الاوضاع واما اللفظ  
 في العبادرة على ما في التي في التي طبيعة لاكتساب احكام الناس واعلم ان  
 الوجود على الذي في الكتب الجارية علم ان الاطراف على احكامها على الكتب  
 لوسط الاوضاع اذ ان الوجود في الكتب على الوجود في التي فانها انما هي  
 ولا تتركب على العبادرة على الوجود الذي في ودلالة الذي على الذي في  
 قال الاقوال في اربع منها التصديدي وهو في قوة المفردات كالحيوان والطق

الحقيقة وعلى اربعة بحسب  
 ودلالة العبارة



فمنه ان الانسان اقول القول باللفظ المركب من امانة لم يوحى ان  
 غير ان م ا يعقيدى وهو كون الجزئى فى ان الاول يقتضيه كالمركبات  
 التى على مرفق قوة المعزولة لا على ما دل عليه ان م ا لفظا فلهذا  
 من المركب من التعليل بالحدود والرسوم واما غير معقيدى وهو غير متعلق  
 فى شئ من الصفات الا بضمها من غير ان يكون بين يدي الدار ومنها  
 الجزئى هو الذى يعقيدى من علم ان ان يكون صلوفا او كذا بامتناع لا بامتناع  
 فاما اخفى بالحدود من صفات الاول كالا ستفهام والامر بالجمع من غير ان  
 بالمحاورات هذا امر التبع الثانى من انواع المركب من التام وهو ان  
 محتمل للصدق والكذب لانه لا يكون الاول والجزئى والحقبة القول لانه  
 كقول الانسان جيلان فانه يصح عليه ان يصدق والكذب لانه لا يكون  
 التبعان اخفى المركب يعقيدى الجزئى اخفى العلوم لان الاول يستعمل  
 فى الحدود والرسوم والثانى يستعمل فى القياس والاستقراء والحقبة الثانى  
 وهو الذى لا يحتمل الصدق والكذب لانه لا يكون الاول على طلب الفعل لانه  
 وصفيه هو الامر ان كان مع الاستقلال والافعال ان كان مع الاستقلال

والانسان ان كان مع التامى ومن غير ان يكون على طلب الفعل من التامى لان  
 يدل على طلب هو القيد ويذكر فيه التامى والجزئى والتبع الثانى  
 اخفى بالحدود والرسوم كما يستعمل شئ من هذه فى التامى والجزئى او اعلم ان  
 الاول قد يحتمل الصدق والكذب لانه فان لم يكن محتمل الصدق لانه لا يكون  
 او كذا يستعمل لواءه المتنى لانه لا يكون من قال ان ضرب فانه يحتمل الصدق  
 والكذب باعتبار ان لا يضرب فانه لا يكون لانه لا يكون من قال ان لا يضرب  
 اخيرا قال وكل قضية يستعمل على جزئى من الحكم به وانما يحكم على اول القضية  
 هى القول المركب الذى يحكم بصدق الثانى على اصدق على الاول والجزئى  
 له او بغيره او بغيره ان يكون كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من جزئى  
 الصادق على الشئ وهو الحكم به بالذى يصدق عليه الحكم وهو الحكم على  
 ويشتمل على ما لا يقبل كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 الشمس لا تشرق من غير ان يكون كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 وكقول الانسان ان يكون كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 التامى لانه لا يكون كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان

والا

حلية اما موجهة كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 ذات وحدها من حصة كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 اعنى ان التامى الاول لى عليه وسى اما موجهة او سلبية فالوجهة هى التى حكم فيها  
 يكون كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 الاول والثانى والصدق لانه لا يكون كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 عليه لان يقال عليه ان يكتب لكن لان ان لم يكن على نفسه لانه نفس الذات  
 لا صدق رجبها مثال الثانى قول الضاحك كاتب فان من هان فان  
 الضاحك بنى على الكاتب لكن الضاحك حصة متولى على الانسان لان لا نفس  
 الانسان والى لى الى حكم فيها سبب الجمل على عليه الموضع سوا  
 كان الموضع نفس الذات كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 كقول الضاحك لى كاتب قال التامى الثانى يكون من صفات الاول  
 منها مظهرية لى جى اها حقا ما تاليا وهو اما بصاحبة ويسمى مظهرية  
 فى الكتاب ان كانت الشمس طالعها فانها موجهة فى السلب لى او طلعت الشمس

لا محالة وتعمل وتعمل بالانسان لفظا بها ويكون القضية شائبة كقول الانسان  
 او بغيره فيصير كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 بلغتهم اقول التامى الثانى اول وثان فالتامى الاول من المرفقات لى  
 مرفقات مرفقات او غير بان لا يكون من المرفقات من المرفقات ان مرفقات  
 او اسم الحكم عليه وفصل الحكم كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 يكتب كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 ويجب ان يكون اسما لا محالة لاجزاء من معنى الانسان والحوافير وكذا  
 مرفقات ثانى لى الجمل وهو قد يكون اسما وقد يكون فعلا لى لاجزاء من معنى  
 وراية بربط الموضع بالجمل وهو الجزئى والتامى للقضية وهو الجزئى  
 للقضية وهى اى الراء قد يكون مذكورة فى اللفظ لى القضية شائبة  
 كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 بين الموضع والجمل وقد حذف العلم بها كقول الانسان جيلان فانه لا يكون منها من كقول الانسان  
 لى القضية شائبة وبهذا لى العرب وقد كلف ذكر الراء بربط  
 التامى كالفارسية مع عدم العطف قال والموضع جمل التامى

المرفقات او التامى الثانى  
 والذى هو المرفقات

جملية



فانما في شيئا وبجاءه وبشيء فمفصلة لثاني اليجاب العدد واما زوج  
واما زوج في السلب ليس العدد اما زوجا او منفصلا اعتبارا من  
ادوات الشرح والبيان وادوات الخفاء الاول ان لا يفتى في امر الذي  
يشي في من القضايا واما كان الحكم من القضية ليس ان يكون احد القضية  
لان بعض الاول الى غير ذلك من بعض الاشياء كما كان في الحيات  
الحكم فيها انه حرمها ومرت بعض القضايا لبعض او بسبب المداد او بجماعها  
لبعين او سبب المعادة والا اشقي التركيب فيها اذ افرقت هذه القول  
في النوع من التركيب في نظرية في المسئلة في الحقيقة لوجود شرط  
فيها واما في المسئلة فالتبني بينهما من حيث وقوع التركيب بين القضايا  
وليس الجز أن في التركيب مقدم واما لما تقدم في المسئلة من الذي  
يقتضيه بحرف الشرط ومرت ان كانت السس لا ترمي الى ان  
يقتضيه بحرف الجزاء ومرت ان لما تقدم في المسئلة غير مقتض  
من التالي بالطبع لان بجاءه احد الشئين فاعلمت من معادة الاخر  
لما جاء من الحق للمقدم وكانت القضية واحدة بخلاف المسئلة في طبيعي

واما ان يكونا كانت القضية  
طالعتا فيهما ومرت

ومنها

احد شيئا ان يكون من واحد والاخر اذا افرقت هذا فقوله في النظرية اما متصلة  
فيها بالمعاجة بين الشئين او ببل المصاحبة كقولنا في اليجاب كانت السس  
للغة فالتا ومرت في السلب ليس كانت السس طالعة فالتا في غير ذلك  
مفصلة ان حكم فيها بالمعاجة بين الجزئين او ببلها كقولنا العدد اما  
زوج او فرد وليس المهم اما زوجا او منفصلا اعتبارا من وبسبب المتصلة  
في ادوات الشرح كان النظرية واما الجواب فالتا في المسئلة في ادوات  
العدا كما ولهم او وقد يال في النظرية من الحيات والنظريات مرت في  
لما كانت النظريات متوافقة ففتين وكانت القضية متقدمة الى الحيات  
والنظرية انقسمت النظرية الى ثلاثة اقسام احدها ما تركب من النظريتين  
وثالثها تركب من الحيات والنظرية ثم ان النظريتين قد تكون متصلة و  
مفصلة فاقسم ما تركب من النظريتين او من النظرية والحياة الى ما تركب  
متصلين او منفصلين او متصلة ومفصلة او متصلة وحيدة ومفصلة  
وحيدة ثم ان مقدم المتصلة لما يقتضيه من اليها بالطبع فذلك للمفصلة كما  
اقام المتصلة تسعة واقام المفصلة ستة امثلة للمتصلة او لها ما تتركب  
من متصلين كقولنا كانت السس طالعة فالتا ومرت في المسئلة فالتا كان  
التا ومرت كانت السس طالعة وثالثها ما تتركب من متصلين كقولنا

من الجواب في النظرية المتصلة  
والتا في النظرية

من المبدأ في النظرية المتصلة  
فالتا في النظرية

فيها ما تتركب من حيدة ومفصلة كقولنا اما ان يكون هذا  
واما ان يكون اما زوجا او فردا او سادسها ما تتركب من متصلة  
ومفصلة كقولنا اما ان يكون ان كان ان كانت السس طالعة فالتا  
لها ومرت واما ان يكون اما ان يكون السس طالعة واما ان  
لا يكون لها ومرت وقد تضاعف التركيب من النظريتين في  
المتصلة والمفصلة مرت في الخرج وهذا التا في الخرج  
الجزائرها ان يكون قضيا في فصل اليجاب والصدق وتعالى  
متعلقة بالربط ولا يفتى فيها الى احوال اخرها  
هذا التا في الخرج اخرجوا القضية من ان يكون قضيا  
محتملة للصدق والكذب لانا اذا قلنا السس طالعة احتمل الصدق  
والكذب فاذ قلنا ان كانت السس طالعة فالتا ومرت في الخرج  
السس طالعة فالتا ومرت في الخرج ان يكونا قضيتين ولم يبق الصدق  
والكذب متوقفا الى الاقوالا فان كان تركب المتصلة المتصاحفة  
من كاذبتين كقولنا ان كان الانسان حادا فهو ناصق وكذا  
قد تركب المتصلة الكاذبة من صادقتين كقولنا ان كان الانسان  
حيوانا فهو الحق ففصلان الصدق ومقابلته اعني الكذب

كل كان العدد اما زوجا او فردا فالقول في اليجاب اما زوجا او فردا  
من حيدة ومتصلة والحياة مقدم كقولنا كان طالع الشمس طالعة في  
التا فالتا كانت السس طالعة فالتا ومرت في الخرج وخصها ما تتركب من  
حيدة ومتصلة والمتصلة مقدم كقولنا كانت السس طالعة فالتا  
من حيدة ومفصلة والحياة مقدم كقولنا كان هذا عدد افرقتا  
زوج او فردا وخصها ما تتركب منها والمفصلة هي المقدم كقولنا كانت  
المتا ومرت ما تتركب من متصلة هي المقدم ومفصلة كقولنا كانت  
كان كقولنا كانت السس طالعة فالتا ومرت في الخرج فاما ان يكون السس طالعة  
واما ان لا يكون لها ومرت وخصها ما تتركب من متصلة هي  
المقدم ومتصلة كقولنا كانت السس طالعة فالتا ومرت في الخرج  
كقولنا هذا العدد اما زوجا او فردا وثالثها ما تتركب من متصلين اما  
ان يكون ان كانت السس طالعة فالتا ومرت في الخرج وخصها ما تتركب من  
كقولنا اما ان يكون العدد اما زوجا او فردا واما ان يكون اما زوجا  
فالتا ومرت واما ان يكون اما زوجا او منفصلا اعتبارا من وبسبب  
ما تتركب من حيدة ومتصلة كقولنا اما ان لا يكون طالع الشمس طالعة  
لوجودها واما ان يكون كقولنا كانت السس طالعة فالتا ومرت في الخرج

ومنها



يتبعه الاتصال بالاجزاء الحقيقية وكذلك الاجاب ومقابلته اعني التلويح  
 ايضا الاتصال بالاجزاء الحقيقية فقد يتركب التلويح من سالتين  
 كقولنا كل ما يمكن المدد دعي لم يكن مقبلا بمساويين وقد يتركب  
 من سالتين كقولنا ان كانت الشمس المنة فالليل موجود وكذلك  
 الحكم في المنفصلة ومن المنفصلة لوفرة كقولنا ان كان ذلك  
 فهو حرك يله ومنها اتفاقية كقولنا ان كان الاذن نالقا فالحرارة  
 المنفصلة فيكون لوفرة وقد يكون اتفاقية لان المنفصلة  
 الانفصاليين للمقدم والثاني ان كان لعلامة بينهما كالمالية و  
 المتضاف كانت لوفرة كقولنا كل ما كان ذوقا يكتفي فيه ويحرك  
 يله فان الكتابة يستلزم حركة الصيد اليد ويتبع انفكاكها عنها  
 وان كان الاتصال لا يربط بالجزء الاتفاق والمصاحبة <sup>التي</sup> هي  
 كقولنا ان كان الانسان نالقا فالحرارة <sup>فانه</sup> لانه ليس بين كوني لا  
 نالقا وكون الحرارة مقصدا لمصاحبة لوفرة بالجزء للاتفاق  
 والكاذب يستلزم الكاذب والصالح والصالح لا يتلزم  
 الكاذب فيقر المحل والمحل عليها قد يتبين ان الصدق و  
 مقابلته انما يتحقق بالاتصال بالانفكاك فبالاخر ان القضية

اذا

فالكاذبة ما تتركب من مقابلته ومن المنفصلة الحقيقية  
 ينجم للمحل والمحل كاحر وتبعها في قوة طرف التقيض قد بينا  
 ان المنفصلة هي التي تحكم فيها بالمعادلة بين التقيضين وما  
 كانت مقام المادّة فذلك لان التناقض ما في طرف الوجود خاصة لعدم خاصية  
 لعدم خاصة او فيها معاكسة اقسام المنفصلة ثلاثة احدها التي تحكم فيها  
 بالمعادلة بين طرفيها في الصدق والكذب على معنى انه لا يمكن اجتماع طرفيها  
 على الصدق <sup>او الكذب</sup> كقولنا المدد ابيض وليس في الحقيقة وهو مائة  
 للمحل والثاني تتركبها انما تكون من القضية ونقيضها او من القضية  
 فقيضها لان الشيء ونقيضه لا يمكن اجتماعهما في الوجود والعدم وكل الشيء  
 وسائر نقيضه لا يستلزم وجود احد المتساويين وجود السواوي  
 الاخر واستلزم عدمه اما اعم من التقيض فانما ينجم الى بين الشيء  
<sup>وهو</sup> والافضل لا ينجم من الطرفين الشيء وعند فترق تتركبها ما قلناه  
 ومنها ما ينجم للمحل فقط كقولنا هذا الشخص اناجر وشجر ويجوز من  
 تخصيص احد الطرفين هذا هو القسم الثاني من اقسام المنفصلة  
 وهي التي تحكم فيها باشتراط اجتماع طرفيها على الصدق خاصة وبشيء انما لا يكون  
 هذا الشيء اناجر وشجر فانه يحصل اجتماعهما على الصدق ويكون كذاها ما قلناه

كل ما لا ياتي به من ادعى  
 كذا بين كقولنا

اذ ثبت هذا فالتصلة الترفعية يصدق عن صاحقي كقولنا  
 كل ما كان الاثنا حاد كان ناهقا وعن مقدم كاذب والصالح  
 كقولنا كل ما كان الاثنا حاد كان حيوانا لان الاثنا حاد ان  
 اعم من المزمع ولا يمكن ان تتركب من مقدم صادق والكاذب لا  
 لزوم صدق الكاذب فكله بالصالح لان قضية الترفعية  
 اذا صدق المزمع يصدق اللاندم واذا كذب اللاندم كذب  
 اللاندم وصدق اللاندم واذا كذب اللاندم كذب اللاندم  
 وقس المحل والمحل على الصادق والكاذب وذلك لان المحل  
 ان يستلزم المحل ولا يمكن استلزام المحل ولا اتفاقية  
 الا عن صاقتين الاتفاقية فيسلب من احداهما  
 التي تحكم فيها بالتجمع المقدم والثاني على الصدق من غير لادنية  
 بينها كقولنا كل ما كان الاثنا نالقا كان الحار ناهقا والثاني  
 الذي تحكم فيها يصدق التالي مطلقا سواء كان المقدم  
 كذا التالي وكذا كقولنا كل ما كان الحار موجودا فالا انسان  
 نالقا والاخرين الثاني وهو المستعملة في هذا الكتاب ولا  
 يمكن ان يصدق الامن صادقين واذا عرفت ما ذكرته

بين جزئيا اناجر في الصدق خاصة وهو ثلثة من الشيء والاشياء  
 لان نقيض الوجود لا يجر والشجر اخص منه فاذا حذف الشجر وجد الله  
 كانت شجرة الخبز وكذا نقيض الشجر هو الشجر والجزء اخص منه فاذا حذف  
 بدهل حدثت المنفصلة المذكورة وانما تمت المحل خاصة لاحتمال اجتماع  
 مع ما هو اخص من نقيضه لان وجود الخاص يستلزم وجود العام ولا جان  
 اذ يقع الشيء مع ما هو اخص من نقيضه ولا يتم منه دفع النقيضين لم  
 ينجم للمحل او ينجم للمحل فقط كقولنا زيد اناجر لانه لا يتركب من  
 مجموعهم هذا هو القسم الثالث من اقسام المنفصلة وهو الذي خاصة  
 للكون كقولنا زيد اناجر يكون في الله ولما لا يتركب فانه يستحيل اجتماعها  
 ويكون اجتماعها بان يكون في الله ولا يتركب فالتساوي بين جزئيهما انما هو  
 في الكذب لانه وهو متوافر من الشيء وما هو اخص من نقيضه لان حقيق  
 في الله هو عدم الكون في الله وعدم الفرق اعم منه من عدم الكون في الله  
 لصدقه منه وبدونه فاذا حذف الكون في الله وان وجد بدهل عدم  
 حدثت مائة للكون وكذا نقيض عدم الفرق هو الفرق والكون في الله اعم من  
 الفرق فاذا حذف الخاص وان وجد بدهل العام حدثت للمحل المنفصلة للكون  
 والاشياء التي لا تستلزم الاخرين الشيء وما هو اخص من نقيضه لا يستلزم



فانقسم واكتم وتما الغنائم الكيف وتماقت في التالي وتلوا وتماكتا مثاله  
 اذ اصدق كل كان صدقة ليس للبدية اذ كان قد سبق بها العكس فما بان تملنا  
 قد رما وطعن وتاليها فالله للفقير لان التالي للوجبة حج ود وتالي الشا  
 ليس حج ود وطعن فالله للفقير وعما ان الغنم المتصلين في حلقين بالايجاب في القلب  
 قالوا لان لا اصدق السالبة على تقدير صدق الوجبة لصدقة فقيتها  
 واستسلم استسلم كآب للفقيرين وهو حج والصدق للوجبة على تقدير  
 صدق السالبة لصدقة فقيتها فيكون آية غير متسلم في شيء للفقير  
 وهو حج والمتأخرون شعوا من استسلم امين ودليل الا بالاصناف لجان  
 استسلم المقدم الرصد للفقيرين وجعل عدم استسلم الشيء الواحد لكل  
 واحد من الفقيرين وهو الحق ويشترط في الزمنية تعلق بالاجابة  
 والسلب بالزمن وفي السالبة الاتفاقية صدق المقدم وينظر  
 في التعلق المذكور في الطرفين في الزمنية تعلق بالايجاب والسلب بالزمن  
 بمعنى التعلق للوجبة يتسلم سالبة الزمن الا انه السلب اذا  
 اتفقت في المقدم واكتم وانتفا في الكيف وتماقت في التالي ويشترط  
 في السالبة الاتفاقية صدق للمقدم لان السالبة الاتفاقية تفصيل  
 عن مقدم كتاب وما اصدق او كتاب والوجبة الاتفاقية انما

دفع العلم دفع الخاص والمأجوز وجود العلم بدفع وجود الخاص جاز يوجد  
 خفي  
 صدقها ما علم ولم يزم منه اجتماع التخصيص والكل واحد من الاثنين انما  
 ثابا الحقيقة كان شيئا ولا فرك مائة للبحر مائة الحق قد يفسر  
 بما ذكرناه فيكونان مركبين وقد يفسر على ما علم من خلاف فيكونان بسيطين  
 يتألفان مائة للبحر قد يفسر الحكم فيها بانتجاع اجتماع خبريها على الصدق  
 والكلاب ومن مائة للبحر خبرها به وقد يفسر الحكم فيها بانتجاع خبرها  
 جزئيا على الصدق ويجوز اجتماعها على الكلاب وهذا قد ايدى على ما فسر  
 به بالاختصاصها وخبر الحقيقة وح منها وتكونت وكانت بالتفصيل الك  
 بسيط عملية الحقيقة ولها بالتفصيل الثاني ومائة للبحر خبريها على  
 الحكم فيها بانتجاع اجتماع طرفيها على الكلاب ويجوز اجتماعها على الصدق  
 وهو الخبر بها فترها نحن به ولا يدخل الحقيقة لان الحقيقة لان  
 واقعتها في الجوع لا ترتبها الا انها احكم فيها بانتجاع اجتماع طرفيها على  
 مطلقا من غير الترض بقيد الخبر فيكون دفع العلم من الاول من الحقيقة ويكون  
 بسيطة ولا اول مركبة ويكون كل متصلين مقدمها واحدة لهما  
 طرفا الحقيقة وهو مختلفا كما في الخبر على الجوع وذلك الى الساتية للبحر  
 والكلاب البسيط الاول ذهب قدماء اللطفيين الى ان كل متصلين من مقدمها

مطلبا من عند العرف ليقدر اخره في كونه  
اخره في الحقيقة التي هي في هذا ما يتبع  
هو نهايتها القدر في

مختتام

فالمقدم

أقولنا كل كان أي نجح دينهم لما قالوا نحن آباء فلا يكون جرح وناقصة  
 للجمع لأنه لا جرح بين آباء وبنين ذلك ثبت بالمسئلة التي ومعية الاستدلال  
 بجود المقدم ويجوز التالي وعدم التالي لعدم المقدم الثانية مائة الحو  
 والصدقة ثمانية من نفقته المقدم وعين التالي فانه ما من من صدق المسئلة  
 للمقدمة صدق قولنا ان لا يكون آباء اوجب دافعة للمقولة لا لا لا لا  
 جازا لا يكون علم آباء وثبت جرح دليلهم جازا وثبت آباء وعلم جرح  
 يصدق للمؤمن بصدق الذنوب وهو محجج والمقتضاة متصلة  
 بالتألفين عين احد الجزئين مقيقض الآخر وقد بينا ان اقسام المتصلة  
 ثلاثة احدها المتقية وهي استلزام متصليين مقدم كل واحدة منها  
 عين احد الجزئين فبناها فقيقض الآخر ومتصليين آخرين مقدم كل  
 منهما فقيقض احد الجزئين فاليها عين الآخر فاذا قلنا العدد اما في  
 اوفر صدق كل كان العدد زعميا فليس جرح وكل كان فردا فليس جرح  
 وكل كان لم يكن العدد فجا اضره وكل كان لم يكن فردا اضره  
 فان استحال على بين الجزئين فقيقض صدق المتصليين الاوليين و  
 استحال على الثانيين صدق المتصليين الاوليين لقولنا الشيء  
 الماحر او شجر فانه متلزم قولنا كل كان الشيء محرا الذي يحجب الاستحالة

مفتی

اولم

الأخضر وبانها مانع الخوف  
ليستلزم صدقهم

وَلِكُلِّ قَوْمٍ نُّزُلٌ مُّسْتَقِيمٌ



وما كان لهم من غيرهم لم  
يتلزم من قولهم ان  
ن

للجرح بين الطرفين والمجانبة التي عنها وعدمه لم يتلزم من قولهم ان  
وثبت ان الفرق لا ينفك عن التامه اما ان الفرق لا ينفك عن التامه  
الاخرين كقولنا انما في الله واما الفرق فانه مستلزم قولنا كما ان  
في الله فهو الفرق وكل الفرق فهو في الله استحال للخلو عن الطرفين  
الاخر ولا ينفك عن الفرق من كل واحدة من هذه للفصلت يتلزم  
مؤاخاة من بين الطرفين وتفيض الاخر لكن في الحقيقة جاذان  
يكون التامه مقدما وجاذان يكون تاليا لكل واحد من الطرفين فلهذا  
ايضا متصلات وفي ما يخص الجرح بين كل واحد من الطرفين مقدم  
لاخر فلهذا متصلتان وفي ما يخص التامه التامه لكل واحد منها  
لاخر فلهذا متصلتان ايضا وما ذكره المصنف شامل لهذه للتصا  
ايضا واجزاو المنفصلة قد ينفك على اثنين هذا ما هو في التامه  
للجرح كاحتمال الشيء ما جرحا وحيوانا لا الخلف عنها الفيق  
وتذكرها هو حصص منه وفيما يخص التامه كقولنا الشيء اما لا يكون جرحا  
اما لا يكون جرحا او لا يكون حيوانا واما الحقيقة فان عندها ايضا  
للجرح بين كل واحد من اجزائها ومن الاخر وما يقع للخلو من كل واحد  
من اجزائها والجرح الاخر امتنع فوكيفهما من الطرفين الجرحين لان

للجرح

للجرح الثالث ان صدق معه احد الطرفين بطريق الجرح ولا يطعن في الجرح  
وان عندها ما يتبع للجرح بها بين اجزائها كان متصا وبين الاخرين  
الخلو جميعها اتكن فكيفها من اكثر من جزئين ومن ثلثة الى الا  
تينا هي قولنا العلة اما اذا انقضوا وما واما الاشياء المتشابهة  
مربع الجرحين الى التامه وهذا التامه انما يحدث من انقسام  
جزء الحقيقة الى قسمين وانقسام احدهما الى جزئين الى انقسام  
فاذا تركت احدى السبلح لفظا لم يحصل حيزه معدوكا لقولنا انما  
فاذا جرح في حقيقة خصوصها جرحا لها صارت معدولة فتقار  
السالبة لان السلب في احدهما داخل على الرابطة داخل على الثاني  
وفي الاخر بخلافه لما كانت التامه اولا انما هي على الاخر الثبوتية  
وبما سطحا على الامور المدعية كان من الوجه ان انقضوا التامه  
على الاخر طوعا لمسه ان نورد الالفاظ الثبوتية وتعد لها  
بادوات السالبة تلك الامور الغير الثبوتية فان كانت تلك الالفاظ  
انما تليها بالالفاظ في لفظة كاتضا يا فليضف اداة السلب  
اليها كما في لفظة يا السالبة وان كانت انما تليها بالالف  
مفرقة فليترك اداة السلب مع تلك المفردات الثبوتية كقولنا لا

يقضي ثبوت شي حتى يثبت له شي كما في الموضوع الذي لا يوجد في ثبوتها  
هذا هو الفرق المتوحي بين السالبة والوجبة المعدولة فطاعت  
السالبة اعين الوجبة المعدولة لان السالبة يصدق على ما يكون موضوعها  
ثابتا ونفيها فان ذل المعدوم يصدق عليه انه ليس بسمي لا لوجوده فلا يكون  
مبيرا اما لايجاب فان حقيقة ثبوت هي والشيء لا يثبت له شيء اذا كانت ثاب  
هذا اذا لم يجد الموضوع من حيث هو ثابت اما اذا اخذ الموضوع من حيث  
هو ثابت فيها متساويان وكثرة الاجزاء تكثر القضية ان تكثر الحكم  
ولا تكثر اذا لم تكثر ان كل واحد من الموضوع والمحل قد يكون  
واحد ابسطا وقد يكون مركبا كثيرا راجع ان تكثر الحكم بكثرته القضية  
قضايا متعددة والافلا مشا ما يكثر القضية بكثرته قولنا الانسان  
حيوانا فالقوله فانه يتلزم قولنا الانسان حيوانا الانسان فالقوله مشا لا  
يتكثر بكثرته قولنا خمسة ثلثة واثنان وموضوع الحقيقة ان  
جزئيا كانت القضية مخفية وصحت خصوصية كقولنا ان كات  
او ليس بكايت فلان كان كليا ولم يعرف مجموع الموضوع وخصوه  
سميت ممالا كقولنا الانسان كات او ليس بكايت فلان كان كليا ولم  
يعرف مجموع الموضوع وخصوه سميت معدولة كقولنا الانسان كات

على الالفاظ في ثبوتها  
فالسلب عدم

يقضي



سورة حمزة ومسورة فاما  
انتم على كماله زاد من

انما الحجة والمفوضة بغيرها لا يتحقق ان يكون انشاوا وانشا ذلك  
 ان الوضع في الحقيقة كمال الوجود لا يوجد الخارج لا يترك هذا الوجود  
 من الاول بل هو ثم ذلك وهو باصلة دليل الوضع سواء كان موجبا  
 للخارج او مرفضا فلا مطلقا بل مع امكان انصاف الوضع بحيث لا يتناول  
 في الوجود الحقيقة كما دخل عليه قوم عن محققين ايضا وان حكم بعض الافراد  
 من الانا هو ان الانا ليس بخاصة بحيث خبرته كقولنا هبل الناس وولادة  
 اليجاب وفيه ليس كاتفاق السلب وليس كل انسان يجب ان هذه الصفة  
 يدعى السلب الخيالي لان العلم بصدق نامة مع عدم التيقن فائدة بدو  
 فقولنا لا يدل على شيء منها بالمطابقة لكن عدم السلب يستلزم خصوصه فقولنا  
 على الخصوص بالانتم لم وكذلك الوجبة الجزئية ان صفة المخصوص فانها قيد  
 مع عدم اليجاب ومع خصوصه كقولنا استلزم العلم المخصوص كانت دلالة على  
 المخصوص بالانتم لم دون العلم وايضا الاحتمال وان فعل العلم كونه  
 يستلزم المخصوص فالمصلحة في قوة الجزئية والخصيصا ساقتلوا العلم فانما  
 القضايا المقصود بها الخ قد بينا في الصلاة على الله فكم بها الى الوجود الوضع  
 من غير كيفية لكم وعجزت في فوائد محتملة لان مصداق كلمة جزئية لا محالة  
 طائفة لكن مصداقها كذا يستلزم مصداقها جزئيا فالجزئية مرتبة قطعا وان لم

عزيمه وان حتى مع زيد الكرمك والما ان يكون المان زيد في الدار او خارجها  
وكليهما عبارة عن صدق الحكم في جميع المواقف او الاحوال المتعددة  
التي يمكن صدقها مع بعضها ان يكون لذلك الاحوال اثر في الاستدلال  
او القصد كقولنا كما كانت الشمس طالعة في النهار وموجود فان وجد النهار  
لازم لطلوع الشمس في كل وقت يمكن طلوع الشمس فيه مع كل موضع له من  
كوجبه زيد في كل عمر مثلا وكقولنا في البئر ليس البئر اذا كانت الشمس  
طالعة والليل موجود هذا هو المصطلح وفي المصطلح دائما العدد امارو  
او فرد وليس البئر العدد امارو بها او مستثما عسا وبين وانما  
في هذا في الاحوال ان يكون ممكنة تجميعها مع المصطلح العرفي عنه  
مثلا يمكن استدلال المصطلح الذي بعده كقولنا المصطلح مع المصطلح الذي بعده  
ارفعه لم وشهدا ان يكون له اثر في الاستدلال او القصد اذ انما هو كماله ان  
فيه ثبات اخر من المصطلح فلو يكون ما هو ضامدا عند هدف وغرضه  
الشرطي هي صدق الحكم فبعض تلك الاحوال او الاحوال التي وقتر الحكم كقولنا  
قد يكون اذ كان هذا احريا باهوانا ان وقد يكون اذ كان هذا احريا  
بهاوانا وقد يكون العدد امارا دائما او قصدا وقد يكون وهو الظية

من صدق الجزية ايضا صدق الجزية فما استعان فلهذا قال الحكماء العلة  
في قوله الجزية اذا عرفت هذا ان الحقيقة ساطعة في العلم لان مقتضى <sup>بها</sup>  
جدا يكون دالة الصدق والادام الشخصيات اذ ثبت القضاء بالصدق بها  
فالعلم على اية الجزية والى اية الكليات والجزئيات وحديث الجزية  
في الجزية على ما بيناه ونحسية الزعميات شخصيه كما بالاحوال والاعتقادات  
للجنة لقولنا ان كان نبي اليوم ذاهبا فهو ملك عزيمة والى التامة  
اما اذا واظمها صدقة في جميعها بغير ان يكون لها اثر في <sup>مستحق</sup>  
او احدا لقولنا ان كان وليس الجزية اذا كان او احدا وليس الجزية ما قبل  
صدقة في جميعها لقولنا وقد يكون اذا كان او ما ان يكون واحدا  
احدا كان الشخص المستحق في الجزية كذلك يقع في القضاء الشر  
فكان ان يبارى الجزية وسلبها وصدقها وانما ليس بالنظر الى الجزية  
بل بالانفصال والانفصال لا ينفصل الا انما شخصيهما واحدا واحدا وهو انما هو  
لكنه لا انفصال لما بالنظر الى الجزية فان قولنا انما كان نبيها  
كان تحرك الجزية مع انظر فيها شخصيتان اذ عرفت هذا انما شخصيه  
الجزية هي انما شخصيهما اما الانفصال والانفصال الى الجزية والاولى  
للجنة بحيث لا يحتمل الجزية لقولنا ان كان نبي اليوم ذاهبا فهو ملك

عزیز







وهو كبرين الاطلاق في هذا تقدير المصلحة وهي التي تحكم فيها بثبوت الحق للوضع  
 او بغيره لا انما يبيح وجوده كدائمه وهي متعاقبة للدائمين وهي اخص من المطلقة  
 العامة لانها لا تملك المطلقة على هذه وعلى الدائنة للواقعته وخلو هذه من احتمال  
 تعلقها بالمعاني الدائمين وهي كبرية من المطلقات العامة في المعنيين بالصفة لا  
 اذا قلنا كل شيء بل اذا قلنا حيث احكامنا اعمها الى الجاهل وهو كبري في الثاني سلبه  
 وهو لا شيء يخرج لان الدائنة لم هو اشارة اليه وهي مطلقتان فالوجه  
 كبري من مطلقتين وانما ان كان الاطلاق كان الاطلاق اخص لانها لا  
 للكلم بالثبوت ويتناولها الاكوان المحركة العامة اذا انشأ المطلقة المدة كما  
 اعلان المطلقة العامة هي التي تحكم فيها بثبوت الحق للوضع بالثبوت فلا يتعدى  
 ما يمكن قبوله ولم يثبت بل مع ان الثبوت بالثبوت يستلزم احكاما قطعيا او  
 اما المحركة فهي التي تحكم فيها بوضع الفروقة عن الجانب الخلف وهو شاملا لما يثبت  
 للكلم فيها بالثبوت وما يثبت القوة المحضة وكذا هي اعين المطلقة الخاصة  
 بين كل فقيهين معاينة لها في الكيفية والكلم وما المحركة الخاصة فان بينها و  
 بين المطلقة العامة عموما من وجهه لصدقهما في الخاصة الوجوبية وصدق المحركة  
 مبدئها في مادة يثبت القوة المحضة وصدق المطلقة مبدئها في مادة الفروقة  
 وهو اعين مطلقة الخاصة مطلقا فالدائمين اعين الفروقة لان متعاقبات الاخص

اعز

اعز من مقابل الاعم واعلم في الكلمات بمراد مجرى واحد هذه نتيجة ما تقدم  
 لانها ثابت ان المطلقة اخص من الكثرة وكانت الطريقة متعاقبة للكثرة على ما بان  
 والدائنة متعاقبة المطلقة على ما تقدم وكان تقضي الاعم لصدق تقضي الاخص في  
 كلها لصدق فيها تقضي الاعم لاستلزام الخاص العام لا يمكن لصدق تقضي الاخص  
 في جميع افراد العلم الفائرة له ولا يصدق فيها تقضي العام ثبت ان الدائمين اعز  
 الفروقة ويعلما في الكلمات بمراد مجرى واحد بخلاف كل حكم على الفروقة  
 فمروء لان الانتقائات هي جمل ادوامها كلية وانما بناء على الجبري لان حكم خارج  
 عن نظر المنطق اما في التوقيعات فقد فترق ان بان يتفق لردن ان يدوم فمروء من  
 في ضرورة وهذه النتيجة المبرهن كان الحكم بها على ذلك للوضع فان قيل  
 بصفة تقضي الفروقة الثلاث كما في قولنا الكاتب كلما اعتكف عنه كتابا صادقة وصفت  
 هذه النتيجة الفروقة والاطلاق والادوام والاكوان اذا المطلقة والتمديد  
 بوصف ولا شرط كان الحكم بها على ذات الموضوع فان قيلت هذه النتيجة ان  
 بوصف يحمل مع الذات موضوعها الجلي او غيره والا فليس وصفي كقولنا الكتاب  
 متحول اليد من كونه كتابا فان الحكم صحتها هو الاطلاق بغير قيد بصفة الكتابة  
 وقد جعلت مع ذات الكاتب موضوعا وبعبارة الكاتب وحمل على الجلي بمقتل  
 ما بوصف وهو الكتابة والدائنة الوصفية بمقتضى ان الاطلاق للثبوت

تقضي الاخص اعز من

كما انما في الفروقة لا يرد ان  
 الفروقة هي بناء مطلق الحكم  
 على ذات الموضوع

كقولنا بالفروقة كل من خفف وقت حيلولة الاخص بقيد الضرورة الى  
 اللذين اخرجها عن المطلقا وصادت وقتية وللشروط التي تحكم  
 فيها ضرورة ثبوت الحق للوضع او سلبه عنه وقت لا حيله  
 كقولنا بالفروقة لكل انسان متخفف في وقت ما والتقييد بوقت  
 من ضرورة ولا يمكن بحيث لا يثبت في الدائنة ولا الفروقة  
 ولا حيلولة المطلقا علم وقتي والشروط ان لا يكون وقت  
 اجزاء اذا قيل الحكم الضمني مطلقا بوقت معين من ضرورة  
 ولا يمكن بحيث لا يثبت في الدائنة ولا الفروقة ولا متعاقبة الدائنة  
 ولا متعاقبة الفروقة كان الخلافا عاما وقتيا كقولنا انما  
 الان والتقييد بالان اخرج بعض الاطلاق العلم وصيرت وقتيا  
 مع الفروقة والادوام وسالبيها والشرطية المكون لذلك الوقت الذي قيد الحكم  
 اجزاء ثبت الحكم في بعضها دون بعض والمطلقة الوقتية في الجانبين متعاقبات  
 ليس هي وقتية تقضيها من بعضها سوى هذه اعني الوقتية فان من بعضها تقضيها  
 سالبها اذا التفتت في سائر المتأخرات الزمنية فان قولنا انما يدوم وجوده انما يقضي  
 قولنا انما ليس هو موجوده ان فادل المطلقة الوقتية وجانب الجواب وجانب  
 سلبا وان اما المطلقة المدة فكلما عرفت حكمها انما من حكمها

في العلم فبعض المقادير لا يثبت في السلب هو الدائنة الوصفية هي التي تحكم  
 فيما يثبت الحق في السلبية عن الموضوع مادامت ذات الموضوع موصوفة بالوصف  
 المتوافق الذي وضع مع الذات وبعبارة عن الموضوع كقولنا كل كاتب يخبر باليد  
 ما لم كاتبنا فالادوام هنا قيد الوصف كما قيد الاطلاق في الاولين وبعبارة  
 الدائنة الوصفية الزمنية العامة لان الاطلاق للتمارض في العلم وبعبارة  
 لا يثبت في السلب لا يثبت منه ذلك فاذا اذا افتت في لغة العربية لا شيء من جملتها  
 فيهم من ان لا شيء من جملتها ما لم يح فلما ثبت هذه التسمية السلبية الموصوفة  
 عرفية سواء كانت موجبة او سالبة والفروقة الوصفية هي مشروطة  
 ويكون اخص من العرفية كما عرفت المشروطة هي التي تحكم فيها بالفروقة  
 ثبوت الحق للوضع او سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موصوفة بالوصف  
 الوصف المتوافق كما قلنا كل كاتب يخبر باليد بالفروقة ما لم كاتبنا ولا شيء  
 من الكاتبين باليد بالفروقة ما لم كاتبنا فالفروقة هنا قيد بوقت  
 الموضوع وهذه المشروطة اخص من العرفية لما تقدم من ان الفروقة  
 اخص من الادوام وانما المطلقتين او مقيدتين ولا قدرت بوقت  
 يمينه صادقة وقية والاعم منه فصادت منشئة الوقتية هي الحقيقة  
 التي تحكم فيها بالفروقة ثبوت الحق للوضع او سلبه عنه في وقت معينه

كقولنا



المطلقة للثقة في الحكم فيها الجوت المحل للوضع أو سلبه في وقت ما من بين  
 من غير الثمن <sup>من غير الثمن</sup> فلهذا في الدائم ومقابلها في المطلقة عامة إلا أنها قد  
 عنها بالثمن الوقت للمطلق حكمها حكم المطلقة العامة في العزم والمضمون  
 والتفويض وغير ذلك من الأحكام وإذا ثبت الدائمة للعرفية وجدت <sup>الفرقة</sup>  
 أن لا يرد مع المكات بل مع جميع أوصافها الثابتة والى إثباته ولا  
 يتعكس فيه التغير الدائم بغير الحركة في قولنا الموقوف متغير قد يرد مع المكات  
 كقولنا وقد لا يرد مع مكات في الجوف العرفية أعم من الدائمة ومقابلتها <sup>أخص</sup>  
 من مخالفة الدائمة العرفية التي فرعها أعم من الدائمة لأن الدائمة حكمها  
 بالدائم الجليات وذلك يتلوه الدائم بحسب جميع الصفات والمزج حكم فيها  
 بالدائم الجوف وذلك لا يستلزم للدائم الجليات الجوف كونه الصفة  
 دائمة عن الموضع فإن انعكاسه عن الجوف لكل صدقت الدائمة صدقت <sup>الفرقة</sup>  
 ولا يتعكس العرفية أعم من الدائمة أن كل متغير واحد محو كذا فإن  
 عرفه لم حكم فيه بثبوت الثقة للثبات ما دلت تحكيه لكن الحركة قد يرد مع  
 لبعض الدائم كالأصل فيكون الدائم هناك ثابتا وقد لا يرد مع بعضها  
 كالجوف صدقت العرفية هناك دون الدائمة فقد صدقت العرفية دون  
 صدقت الدائمة وتبطل صدقت الدائمة دون صدقت العرفية فهاهنا الدائمة

أخص

لنقر ومقابلتها أعم من مخالفة العرفية لأن تفويض الأخص أعم من تفويض <sup>الفرقة</sup>  
 ومخالفة العرفية هي المطلقة الوضعية ومخالفة الدائمة المطلقة العامة  
 وقس عليها الضرورية والشرطية خصة بالشرطية والشرطية  
 كنسبة الدائمة للعرفية فإن الشرطية أخص من الشرطية كنسبة الدائمة  
 للشرطية فإن الشرطية أخص من الشرطية كنسبة الدائمة للعرفية فإن الشرطية أخص من الشرطية  
 قياسا على الدائمة والعرفية والبيان هو ذلك التباين ونقص الشرطية  
 أيضا أعم من تفويض الشرطية لأن تفويض الأخص أعم من تفويض الشرطية هي  
 المكنت وتنفذ الشرطية هو المكنت العامة فالشرطية أعم من الشرطية  
 بالمطلقة الضرورية والمكنت عامة للمجموع والمطلقة بالشرطية  
 لتنفذ الشرطية اليها وهي مطلقة خاصة والشرطية أخص منها وتدل  
 فيها الشرطية المكنتة وخضوع المكنتة بما بالقول منقطع فإن الرجوع إلى  
 الفعل يكون للشرطية ما لا يقيد بالأخص بما يقيد بالاستثناء لثبات  
 الواقع في سائر الدائمة يكون لأخصه ضلعا ذكر في التلخيص <sup>الفرقة</sup>  
 ثلث مطلقة وضروية وممكنة وهذه القيمة لا يحل أن يعين لمدى أن  
 القضية إما أن لا يجهتها ولا يذكر والثانية مطلقة والممكنة إما أن  
 يكون ضرورية أو لا والفرقة هي المكنت الثاني أي الحكم ما أن يكون الفصل

فإن كان في الشرطية  
 بالشرطية في الدائم الجوف

أولها والثانية هي المكنت ولا إيمان بأن يكون ضروريا أو غير ذلك  
 الإطلاق إذ عرفنا هذا فالقيمة الأولى هي ذكرها المحن وبخسائها  
 فيما تقدم والمطلقة فيها كانت عامة للشرطية ومقابلتها  
 سائفة للشرطية دون الجمع لكان اجتماع الضرورية والمطلقة ولما القيمة  
 الثانية فقد اعتبرها قيم والمطلقة فيها هي الخاصة وهي التي <sup>فيها</sup>  
 بالثبوت والتبطل بالضرورية وهي عامة للمجموع والمطلقة المطلقة  
 بالضرورية لتنفذ الشرطية اليها إنه إلى الضرورية والمطلقة ومقابل  
 المطلقة الخاصة هي أيضا وبجعية للضرورية وهي أعم من الوجعية  
 الدائمة لما تقدم من أن الشرطية أخص فعدمها أعم من غيرها في  
 هذه المطلقة الشرطية المقيدة بوصف الموضع الدائم الجوف  
 وبالوقت الموقن وغير الموقن وخضوع المكنتة بما بالقول فقط قالوا  
 لأن كل موجود التبة وبيد <sup>هذا</sup> لكان بالأخص إلى سلبية <sup>الفرقة</sup>  
 الدائمة والشرطية وهو أخص من الخاص وبما يقيد هذا المكنت <sup>بالأخص</sup>  
 أيضا لأن كل ما هو موجود لا يفرق ولا يفرق من ذي وإذا لم يكن <sup>سببا</sup>  
 ما يوجد أعم الاستقبال فإنه لا يمكن له أن يكون موجودا <sup>سببا</sup>  
 إذ لم يكن وقتا ولا يكون وإذا قسرت المطلقة بالضرورية استحال اجتماعها

مع

مع الضرورية على الصدق وإذا قسرت المكنتة بالضرورية استحال اجتماعها <sup>الفرقة</sup>  
 على الصدق فكانت القيمة سائفة للمجموع والمطلقة المطلقة في العالم  
 هي العرفية ذكرها المثال هذا لاعتبارها بالاعتبار وكذلك الشرطية وكان  
 الموجب في بعضها بالضرورية وسموا البسيطين بالمعنيين <sup>صحت</sup>  
 والتركيبات المكنتة فيكون أكثرية واعتبارها قليل الجوف فليقتصر على <sup>الفرقة</sup>  
 للتفويض كما اعتبرنا في الضرورية المطلقة على ما بيناه في القيمة <sup>الثانية</sup>  
 كذا اعتبرنا في الدائم والعرفية لأن العرفية هي المطلقة في العلم الجوف  
 على ما بيناه ولا ذكر في المطلقة التي هي العرفية مع قيد العلم وكذا ذكرنا  
 للشرطية مع قيد العلم وكان من الواجب أن يسميها بالضرورية كما كانت <sup>للمطلقة</sup>  
 العامة بالأحكام وسموا البسيطين أعم العرفية من غير قيد والشرطية  
 من غير قيد بالمعنيين أعم العرفية العامة والشرطية العامة وتحوّل  
 بكتين أعم العرفية للقيمة بالدائم والشرطية للقيمة بالدائم <sup>بالأخص</sup>  
 بالقيمة الخاصة وأعلم أن التركيبات لا يتغير فيما ذكرناه لكن لا فائدة في  
 اعتبارها فلذلك أقصرنا على الأهم منها وأما الشرطيات فوسلها  
 دون الدائم والاتفاق وأقسام المتماثلة فيقول اعتبارها <sup>الفرقة</sup>  
 النظرية لا تحل نسبة اجزائها عن اجزائها المتماثلة المذكورة لكنها غير شريطة



فأبداً بعد ثبوتها قلنا ان كل واحد منهما لم يمتدحها الى اعتبار الضرورة  
 الاحكام والامكان فيها اعتبروا الاثر والضرر والاشارة والافتقار  
 للشابه لا مكان ومجرد الاتصال بالانفصال المشابهة للطلاق في التناقض  
 وما يجري مجراه اتفاق القسيتين اتحادهما في كل واحد من جزئيهما وفيما بينهما  
 من الاتفاق والشرط والوقت والمكان والكل والجزء والفعل والقوة حتى يكون  
 كل واحدة منهما كاتفاقي معنيها تنطبقا واما حاله لئلا ما يجري مجرى  
 التناقض ما عدل من شئنا التباين التصادم وغيره من الامور فحسبنا اذا فرغ  
 هذا فنقول بشرط في التناقض اتفاق القدرتين وكل شئ في الوجود  
 والشيء والوجود وتناقضهما هو اتحادهما في كل واحد من جزئيهما وفيما بينهما  
 فانه لو اختلف احدهما لم يحصل التباين لجهان صدق زيد كانه غير وليس كذلك  
 مثله وصدق زيد كانه ليس بواجب ويطبق الاتحاد في الطرفين اتحادهما  
 في ستة اصناف اخر احدهما اتحادهما في الاتفاق فاذ قلنا زيد ابيض او لم  
 يلبس بالاولى لم يتناقضا معاً وصدقهما معاً لا اختلاف فيها فالاتفاق  
 وانما في الاتحاد في الشرط فانا قلنا الاسود قابض للمبصر بشرط التوا  
 وليس يتباين له بشرط التوا والاول لم يتناقضا لاختلاف القسيتين في  
 الشرط وثالثها الاتحاد في الزمان فانا اذا قلنا زيد موجود في المكان وليس

بالمكان

بوجود اي بالامر لم يتناقضا وصدقهما معاً لا اختلاف فيها في الزمان واما  
 في المكان فاذ قلنا زيد موجود في السوق وفيه ليس في الجبل في الوجود  
 يتناقض لاختلافهما في المكان وناسبهما الاتفاق في الكل والجزء فانا اذا  
 قلنا الرجل اسود او ابيض في غير زيد ليس بواجب وليس كذلك في غير زيد  
 لاختلافهما في المكان والجزء وناسبهما الاتفاق في القوة او الفعل فانا اذا  
 قلنا زيد اسود او ابيض في القوة وليس بواجب وليس كذلك في القوة او الفعل  
 فيكون كل واحد من القسيتين في اخرى معنيها واما حاله لئلا  
 ولتقتضيان الخلفان في الكم فقط متداخلتان وفي الكيف متباينتان  
 وهما ان يمتدحان على الصفة فقط فتصادمان وان اتفقتا فيهما فتصادمان  
 فتصادمان في القسيتين اذا تفتتتا في جميع ما تقدم وفي الكيف ايضاً فتصادمان  
 في الكم فتصادمان في الكيف في جميع ما تقدم وفي الكيف ايضاً فتصادمان  
 فيهما متداخلتان لوجهين في الكيفية فتصادمان وان اتفقتا في جميع ما تقدم  
 وتصادمان في الكيفية فتصادمان في الكم لا يخلو اما ان لا يمتدحان على الصفة  
 ويجوز ان يتصا على الكيف لوجهين في الكيفية والكيف في بعضهما  
 هما والاول هو التصادم في كونهما في جميع ما تقدم ولا يمتدحان في جميع ما تقدم  
 يمتدحان على الصفة ويجوز ان يمتدحان في الكيفية والتباين في التباين فتصادمان في الزمان

كل واحد منهما في الوجود في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم  
 فيهما الصدق والكيف لا يتناقضان وقد يتناقضان فيهما مثالاً ان قلنا زيد ابيض  
 انسان هذا ليس بالحق فانه يحصل اجتماعهما على الصدق والكيف لا  
 لاعتبار الله فيهما في التباين بين الطرفين في الكيفية والكيف لا يتناقضان  
 في كل واحد من هذه الالوان في الكيفية والتناقض انما يصدق على المثال لا  
 لا في كل واحد من هذه الالوان في الكيفية والتناقض انما يصدق على المثال لا  
 تتباين في الكيفية فيهما ولا تتداخل التصادم والتناقض فيهما في الكيفية  
 حوالا لغير الصدق في الكيفية والتناقض انما يصدق على المثال لا  
 فيها ولا يتناقضان في الكيفية فيهما ولا تتداخل التصادم والتناقض فيهما في الكيفية  
 فانا اذا قلنا زيد موجود في المكان وليس بواجب في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم  
 تتداخل فيهما في الكيفية فيهما ولا تتداخل التصادم والتناقض فيهما في الكيفية  
 آخر فانا اذا قلنا زيد موجود في المكان وليس بواجب في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم  
 يكون اعتبار القسيتين ولما في المخصوصات فالمتناقضتان في الكيف  
 متداخلتان والكيفان متصادمان والجزئيتان متداخلتان في الكيف  
 والجزئيتان على الكيف والجزئيتان في الكيفية والجزئيتان في الكيفية  
 كل جزئيتين وليتبع في المواد جرت عادة المنطقين ان

وكرر في القسيتين وكذا في الزمان  
 اعتبر في قسيتين في الزمان  
 انما في القسيتين في الزمان  
 وهو في الزمان او في المكان  
 سبباً واحداً في الزمان  
 في الزمان في الزمان

ان يصنعوا في السبب هذه لوجهين في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم  
 فالخلفتان في الكيفية والجزئية متداخلتان في الكيفية في جميع ما تقدم  
 متداخلتان في الكيفية في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم  
 في الكيف لغير الجزئية في الكيفية والكيفية متصادمان في الكيفية  
 اجتماعهما على الصدق ويجوز ان يمتدحان في الكيفية في جميع ما تقدم  
 يمتدحان على الكيف في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم  
 صدقهما والتناقضان وكيفية امتدحان فان نقيض الجزئية  
 الكيفية في الجزئية والكيفية في الكيفية في جميع ما تقدم  
 خلتان تحت التصادم والتناقض في جميع ما تقدم ولما في الكيفية  
 فتناقضهما في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم  
 فالضرورة المطلقة مع الممكنة العامة متناقضتان لما خرج من  
 تمديد قاعة التناقض بالنظر الى المخصوصات والمخصوصات  
 شرع في بيان تناقض ذلك الوجهة وهو ان يكون في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم  
 سبباً او يترك للسبب في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم في جميع ما تقدم  
 او الامكان العام فانا اذا قلنا كل جيب بالضرورة كان نقيضه ليس بالضرورة

في الكيف في الزمان	في الكيف في الزمان
في الكيف في الزمان	في الكيف في الزمان
في الكيف في الزمان	في الكيف في الزمان
في الكيف في الزمان	في الكيف في الزمان
في الكيف في الزمان	في الكيف في الزمان

ينصوا



كالحج بغيره بغير الحج بالاحكام العامة لان الاحكام هي دفع  
 عن الجاهل الخالفه ولكاف ذلك على السليم معناه دفع ضرورة  
 الاحجاب وبين اثبات ضرورة الاحجاب وسلبها تناقض قطعاً  
 فذلك لا ينافي المطلقة العامة اذا قلنا كالحج دائماً قد  
 حكى شيوخنا باله كالحج في كل الاوقات ففقدنا كالحج في كل الاوقات  
 ج ليس مطلقاً لان سلبها بالاحكام تلك علم سلبه والشروط كما  
 مع الحكمة العامة الوصفية قد بينا ان الحكمة فيفيض الضرورة بالحق  
 وكانت للضرورة العامة ضرورة معتبرة بالوصف كان ما هوذا  
 في فقيها الانا قد بينا في شرائط التناقض وجوب الحد في الشرط  
 فيفيض للضرورة معتبرة عامة وصيغة فقيض قولنا بالضرورة كالحج  
 ما دام ج ليس بغير حج بغير حج بالاحكام والعرفية العامة مع المطلقة  
 العامة الوصفية العرفية هي التي تحكم فيها بدوام ثبوت الحول في  
 او سلبه لكن لا يطالب ما دام الوصف عنواني ثابتاً له وقد بينا  
 ان فقيض العامة هو المطلقة العامة ففقيض العرفية العامة الوصفية هي  
 الحسية ففقيض قولنا كالحج بغير حج ليس بغير حج بغير حج

والضرورة الوقتية المستلزمة معك عامة معتبرة بال  
 الوقت في الاول بالذوق في التاسعة للمكانات العرفية هنا  
 معتبرة بالوقت للمعين في الوقتية كان فقيضها دفع الضرورة في  
 الوقتية هيبة اع الحكمة العامة الوقتية ففقيض قولنا كالحج بالاحكام  
 بالاحكام فذلك الوقت ولما القشرة فلا تحكم فيها بالضرورة في وقت ما  
 غير من كان فقيضها دفع الضرورة دائماً اع الحكمة العامة الدائمة  
 ففقيض قولنا كالحج بغير الضرورة في وقت ما ليس بغير بالاحكام العام  
 دائماً والمطلقة الوقتية مع نفسها المطلقة الوقتية هي التي  
 حكم فيها ثبوت الحول للوضع في وقت معين من غير العرض لغير  
 كالحج ففقيضها هو دفع ذلك الحكم في ذلك الوقت ايضاً من غير العرض  
 لتقدير الحول ووجه طلقه وقتية ففقيض قولنا كالحج بغير هذا  
 الوقت ليس بغير حج بغير هذا الوقت وليس في القضا يا ما يتناقض  
 نوعاً من هذا الفقيض ويصدق ضرورة الطوارئ على سبيل  
 مع الكل ففقط ففقيض الحكمة الخاصة لما خرج من نقايض  
 القضا يا المبسط فرع في بيان نقايض الكلمات فالحكمة الخاصة  
 حلي الحكم فيها بغير ضرورة الاحجاب والسلب ففقيضها هو في

بالضرورة في وقت  
 معين ليس بغير حج



لحد الفروقة بين ضرورة الجواب والصدقان فيفيض المكنة  
 الخاصة على سبيل منع الموقوف على سبيل منع الجمع لوجوبها  
 فانه اذا قلنا كماله ببالكان الخاص كان فقيضا له على كماله  
 بالكان الخاص والجمع صدق لحد الفروقة بين انه يفيض ب  
 بالفروقة او يفيض ليس ببالفروقة ويجوز صدقها ما كان  
 فقولنا كماله ببالكان الخاص فانه كاذب مع صدق  
 ليس ببالكان لانه بالضرورة ويضاهى بالصدق بالضرورة ولا  
 في ان المكنة الخاصة مركبة من مكنة ممكنة في عاقلين احدهما  
 موجبة والآخر سالبة وقد بينا ان فقيض المكنة العامة هي  
 الخاصة ولا كان ارتفاع الاكبر ثارة برفع بعض اجزاء ثارة في  
 الجزء الاخر ثارة بارتفاع الجميع كان الوجه فيفيض المكنة الخاصة  
 لحد الفروقة بين على سبيل منع الموقوف على الجمع وعلما ان  
 فيفيض الوجودية الوجودية مركبة من مطلقين عامين قد  
 انفيض الطلقة هو الدائمة فقيض الوجودية احد المطلقين  
 والمجاز ارتفاع الوجودية بارتفاع جزئها احاد صدق  
 الدائم من ماضيه فيفيض الوجودية صدقها احد المطلقين

ع

فقد بينا ان فقيض المكنة العامة هي الخاصة ولا كان ارتفاع الاكبر ثارة برفع بعض اجزاء ثارة في الجزء الاخر ثارة بارتفاع الجميع كان الوجه فيفيض المكنة الخاصة لحد الفروقة بين على سبيل منع الموقوف على الجمع وعلما ان فيفيض الوجودية الوجودية مركبة من مطلقين عامين قد انفيض الطلقة هو الدائمة فقيض الوجودية احد المطلقين والمجاز ارتفاع الوجودية بارتفاع جزئها احاد صدق الدائم من ماضيه فيفيض الوجودية صدقها احد المطلقين

على سبيل منع الموقوف على كماله ببالكان الخاص كان فقيضا له على كماله  
 بالكان الخاص والجمع صدق لحد الفروقة بين انه يفيض ب  
 بالفروقة او يفيض ليس ببالفروقة ويجوز صدقها ما كان  
 فقولنا كماله ببالكان الخاص فانه كاذب مع صدق  
 ليس ببالكان لانه بالضرورة ويضاهى بالصدق بالضرورة ولا  
 في ان المكنة الخاصة مركبة من مكنة ممكنة في عاقلين احدهما  
 موجبة والآخر سالبة وقد بينا ان فقيض المكنة العامة هي  
 الخاصة ولا كان ارتفاع الاكبر ثارة برفع بعض اجزاء ثارة في  
 الجزء الاخر ثارة بارتفاع الجميع كان الوجه فيفيض المكنة الخاصة  
 لحد الفروقة بين على سبيل منع الموقوف على الجمع وعلما ان  
 فيفيض الوجودية الوجودية مركبة من مطلقين عامين قد  
 انفيض الطلقة هو الدائمة فقيض الوجودية احد المطلقين  
 والمجاز ارتفاع الوجودية بارتفاع جزئها احاد صدق  
 الدائم من ماضيه فيفيض الوجودية صدقها احد المطلقين

لقد بينا ان فقيض المكنة العامة هي الخاصة ولا كان ارتفاع الاكبر ثارة برفع بعض اجزاء ثارة في الجزء الاخر ثارة بارتفاع الجميع كان الوجه فيفيض المكنة الخاصة لحد الفروقة بين على سبيل منع الموقوف على الجمع وعلما ان فيفيض الوجودية الوجودية مركبة من مطلقين عامين قد انفيض الطلقة هو الدائمة فقيض الوجودية احد المطلقين والمجاز ارتفاع الوجودية بارتفاع جزئها احاد صدق الدائم من ماضيه فيفيض الوجودية صدقها احد المطلقين

فقد بينا ان فقيض المكنة العامة هي الخاصة ولا كان ارتفاع الاكبر ثارة برفع بعض اجزاء ثارة في الجزء الاخر ثارة بارتفاع الجميع كان الوجه فيفيض المكنة الخاصة لحد الفروقة بين على سبيل منع الموقوف على الجمع وعلما ان فيفيض الوجودية الوجودية مركبة من مطلقين عامين قد انفيض الطلقة هو الدائمة فقيض الوجودية احد المطلقين والمجاز ارتفاع الوجودية بارتفاع جزئها احاد صدق الدائم من ماضيه فيفيض الوجودية صدقها احد المطلقين

سائرنا بالضرورة الخاصة مركبة من الشرطية العامة الواقعة في  
 العامة الخاصة فقيضها المضمون للوجودية فقيض جزئها ان المكنة  
 العامة الوصفية الخاصة التي هي فقيض الشرطية العامة والدائمة الواقعة  
 التي هي فقيض الطلقة العامة فقيض قولنا كماله ببالفروقة ما كان  
 لا انما المفيض ليس ببالكان حين هو حرج المفيض ببالكان  
 كماله على سبيل منع الموقوف على الجمع وان كان الجمع قد كان  
 لعدم احتياجه وقد يكون ببالكان وبعد الجمع ببالكان  
 ولما في الشرطية فقيضها المضمون للاختلاف فكيف يمكن ان يكون العامة  
 في الشرطية سالبة المضمون في الاتفاقية سالبة الاتفاق في الشرطية  
 الحقيقة سالبة التي يصدق معها امكان الجمع والصدق بالكان العام  
 على سبيل منع الموقوف على الجمع وفيه علة الجمع ومادة المكنة  
 الخاصة التي هي فقيضها العام فقط وفي الاكبر ان المكنة لا  
 يعملها اما ذلك امكان ولما منع الاخر على سبيل منع الموقوف على الجمع  
 ايضا لما في من الكلام في فقاير الحليات في فقاير الاتفاقية  
 الشرطيات ولما لم يشرط فيها الاختلاف فكيف ولا يحصل التناقض  
 وتخلو اصدق الجزئيتين وتكون الكليتين وهذا الزمان لا بد منها

فقد بينا ان فقيض المكنة العامة هي الخاصة ولا كان ارتفاع الاكبر ثارة برفع بعض اجزاء ثارة في الجزء الاخر ثارة بارتفاع الجميع كان الوجه فيفيض المكنة الخاصة لحد الفروقة بين على سبيل منع الموقوف على الجمع وعلما ان فيفيض الوجودية الوجودية مركبة من مطلقين عامين قد انفيض الطلقة هو الدائمة فقيض الوجودية احد المطلقين والمجاز ارتفاع الوجودية بارتفاع جزئها احاد صدق الدائم من ماضيه فيفيض الوجودية صدقها احد المطلقين

السلبيتين

فجميع القضايا بالصورات من الشرطيات وغيرها الخاف من هذا النوع  
 فيشرط لكل واحد من المتصلات والمتصلات باصنافها الثلاثة  
 شرطين على ما ذكرناه في المتصلة الزمنية فيشرط فقيضها  
 ان يكون المتصلة سالبة سالبة الزوم لافادة السلبان فيها  
 فكلما كانا في اجتماع الوجبة المتقابلة مع لافادة السلبان على  
 الكذب ولما المتصلة الاتفاقية فيشرط فيها سلب الاتفاق لافادة  
 السلبان لافادة الفقيضتين موجبتين وقد شرطنا في التناقض  
 الاختلاف فكيف فقيض قولنا كماله ببالكان لانه في حوزة موجبة ولا  
 اذا كان آية كماله ببالكان لانه في حوزة سالبة لافادة الاتفاق ولما  
 المتصلة الحقيقية فان مضمون معاد كماله ببالكان لانه في حوزة سالبة لافادة الاتفاق ولما  
 الجمع من الجزئيتين والثاني منع الموقوف على الجمع فاما ان يكون  
 اصح مما سبق ان يمنع الجمع بينها وينتج الذي منها فقيضها ليس  
 اما ان يكون الجمع دون بقية امكان الجمع بينها وامكان السلبان  
 او امكانها ما عدا السالبة يصدق معها امكان الجمع او  
 امكان الموقوف على سبيل منع الموقوف على الجمع وقد تقدم مثله في فقاير  
 الحليات الكلية واما مانع الجمع اذ اخذت بالصدق العام السلبان

فجميع



للحق في الامور وما للحقيقة ان الحكم فيها باستنتاج اجتماع جزئيهما على الصدق ومن غير ان يرضى انهما تفقيضا هو سلب ذلك الاستنتاج ان كان اجتماع جزئيهما على الصدق ولما كانت تلك الحقرة على الحق العالم اننا لو اخطأنا بالحق الخاص والحقيقية ان الحكم فيها باستنتاج جزئيهما على الكذب فان تفقيضا هو سلب ذلك الاستنتاج وبقره ان كان اجتماع جزئيهما على الكذب ولما كانت تلك الحقرة على الحكم فيها باستنتاج جزئيهما على الصدق وجواز اجتماعهما على الكذب فان مخرجها في الحقيقة من غير هذين الحكمين فتفقيضا هو سلب ذلك الكذب وهو ان يكون بكذب احد الجزئين وبقره فيها ما تفقيضا هو ما تخرج من اجتماع جزئيهما على الصدق واستنتاج اجتماعهما على الكذب على سبيل منع الخلق دون الجمع والمصلحة للكل والكرهية ان الحكم فيهما باستنتاج اجتماع جزئيهما على الكذب وان كان صدق فانها كذا ايضا تفقيضا سلب ذلك الجمع الصادق بكل واحد من سلب الجزئين وسبيل الجمع فتفقيضا للضموم المرجحين ان كان اجتماع جزئيهما على الكذب واستنتاج صدقهما على سبيل منع للخلق دون الجمع فمضت تلك الحقرة في الحكم كس

القصيدة

القصيدة اقيم فيها كل من جزئي الاصل الذي الاصل مقام الاصل وما اكل منها بالبدل واللا بد مقام ان في طريقه الكيفية والصدق وان كان صحتها العكس ويطلق ويقرهم منه العكس للسوى وقد يفهم منه على ان يفرض احيانا فلا تعارفا من يتبدل واحد من طرفي القضية بالآخر مع الموافقة في الكيف والصدق مثلا اذا قلنا كل ج ب تحسبه بعض ج ب فالجميع في الاصل موضع وفي العكس تحول والبق في الاصل تحول في العكس ونرى في قولنا بعض ج ب قضية اقيم فيها كل ج ب في الاصل على كل ج ب مقام الاخر والثاني عبارة عن يتبدل بكل واحد من طرفي القضية بتفقيضا لا يرفع الموافقة في الكيف والصدق مثلا اذا قلنا كل ج ب عكس فتفقيضا كل الين ليس ج ب فهو وضع العكس الذي هو تفقيض محسوس الاصل وعلى العكس ليس ج الذي هو تفقيض وضع الاصل فهو قضية اقيم فيها مقابل كل من جزئي الاصل بالبدل واللا بد مقام الاخر وانما يعبر في الكيف في الاصطلاح ولما قيل الصدق هو احيى من حيث ان العكس لادم الاصل صدق للزوم يستلزم صدق الاادم ولا يشترط وجود الصدق بالفعل بل صدق الاصل صدق العكس اليه اشارة بقوله وان كان فيها

قصيدة

ان كان البنية في العكس بنوعها كالمهم

ولا يشترط فيه بقا الكلية والجمعية والكذب في العكس السوى فكل للجمعية الكلية لا تنعكس كانه لم يكن الحق اعم واستنتاج صدق الخاص على كل افراد العالم كما يصدق كل انسان حيوان ويكون كل انفس في العكس من غير ان يكون كل حيوان انسان وانما تنعكس كونه جزئية ولما تنعكس التفقيض ان السالبة الكلية لا تنعكس كونه الجزاء كون تفقيض المحل اعم من عين الموضوع من وجهه واستنتاج للحيات الخاص على كل افراد العالم كما انه يصدق لا يثنى من الانسان لحيوان صدق لا يثنى مما ليس بالحيوان بانسان لان بعض الناس ليس بالحيوان فلا يثنى اقيم بقوله العكس فان بعض الوجودات لا تنعكس في تنعكس لما لا يخالف اصل القضية على ما ياتي وما الكذب فحق لا يشترط قيم وهو خطأ فان العكس لادم الاصل والجميع متباعدة للادغم للجمعية في الكذب لحيوان كونه اعم من ان يكون كل حيوان انسان وعكسه وهو بعض الانسان حيوان صادق فالاصح هو العكس للسوى والثاني هو كس التفقيض واذا اطلق ارد به الاوحي كل قضية استلزمته اخرى فهو الصفة فهي متعكسة الاصل هو قولنا قضية اقيم فيها كل من جزئي الاصل الذي الاصل

مقام

مقام الاصل هو العكس السوى والثاني هو قولنا قضية اقيم فيها مقابل كل من جزئي الاصل بالبدل واللا بد مقام الاصل وهو كس التفقيض وقد بينا ان اذا اطلق العكس ان يدل به الاطلاق التباين الى الذين وكل قضية استلزمته قضية اخرى بدون الصفة اي اقيم فيها كل واحد من جزئي الاصل مقام الاخر ومقابله فهو عكس لادفلا ولنبدأ بالمتسوى فنقول الجمعية كلية كانت او جزئية فيعكس فعلية ان كانت فعلية لان كل شئ يقال به الوضع اذا انصف بالحق كان هو غير القول عليه المحل متصفا بالوضع بله الصم وهو عكس الجمعية والمادة البداة بالمواليق فالجمعية سواء كانت كلية او جزئية اذا كانت فعلية انعكست فعلية فاننا اذا قلنا بعض ج ب بالاطلاق لانه لا بد في الاصل من موضع يعا على ج ب حتى يصدق قولنا كل ج ب او بعض ج ب فذلك الشئ الذي يقال له ب متصفا بالموضوع اخرج واذا كان الذات واحدة وصدق عليه وصف اخرج بصدق وان ما صدق عليه ب اخرج تلك الذات بصدق عليه ب بعض ج ب وهو المظن وممكن ان كانت ممكنة

ج اذا انصف المحل الشئ كان هو بعض القول عليه



لا دخل في الشيء اذا لم يكن متصفا بالجوهر يكون شيئا ما يمكن ان يكون له  
 وقد انصف للموضوع بالفعل ولا يتبع ان يصدق الشيء بقوله علم الج  
 بالفعل فلا يتبع ان يكون شيئا ما يكون الجوهر متصفا به بالجوهر  
 متصفا بالموضوع الموجبة الممكنة سواء كانت عامة او خاصة  
 كلية او جزئية تتعكس ممكنة عامة جزئية فاننا قلنا كل ج ب  
 او يصدق ج ب بالامكان العامة او الخاصة والذات التي صدق عليها  
 ج بالفعل اذا لم تكن متصفا بها بكون تلك الذات شيئا ما يمكن  
 ان يقال على الجواب قد انصف بالموضوع بالفعل وحيث لم يتبع ان  
 يصدق الشيء متصفا به الجواب بالفعل فلا يتبع ان يكون شيئا ما  
 على الجواب بالفعل ان تلك الذات متصفا بالموضوع وهذه الامتناع  
 لمكان علم صدق الممكنة العامة في العكس او وصفية الا  
 وصفية لان اتصافه بصفة للموضوع علم اتصافه بالجوهر اذا كان  
 مقابرا لاتصافه بصفة للموضوع علم اتصافه بصفة للموضوع عند  
 الجواب ولم يعلم في ذلك الحال القضية الموجبة اذا كانت وصفية  
 كالجزئية والممكنة كان العكس ايضا وصفا فاذا قلنا كل ج ب

او كان

ج ابيض هج صدق قولنا بيقع ج حين حين لان اصله ج  
 اتصاف الذات بالموضوع اتصافها بالموضوع ايضا قولنا كل ج ب  
 اما في ذلك الحال فلا يعلم على وجه متصفه بصفة للموضوع اما  
 فتبقى على الاحتمال وهذا العكس لا يحفظ اليه بل للجهة الاحتمال  
 يكون كل من الجزئين اعم من الآخر كما في قولنا كل انسان حيوان  
 الحيوان انسان فيعكس الكل في مثل هذه المادة جزئيا وبالعكس  
 ولما لم يتصوره فالجزء يحفظها لان صادق في الحادثين قطعا  
 دون الكل فليدنا في اسفل ان الكلية لا يوجبها في العكس  
 اصل فيها فان الوجبة الكلية فيمكن جزئية كما اذا كان للموضوع  
 اعم فان قولنا كل انسان حيوان فيعكس الحيوان لا يصدق في قولنا  
 كل حيوان انسان فيكون هذا الوجه في الصورة فان الكلية  
 لا يحفظ الكلية وما الجزئية فانها يحفظها لان صدق كلية  
 صدق جزئية وكذا ان صدق جزئية قصد في الجزئية ثابت قطعا  
 فالما لذين دون الكلية ولا الجواب الاحتمال ان يكون شيئا فريد  
 لا هو يمكن له كالاتي الكاتب فيعكس الفري في مثل هذا وبالعكس  
 فذلك فالوصف واما الكاتب فيقول به فحصل من ذلك ان يكون الموضوع

الكل من الموضوع والجزئية فيمكن ان يكون

كاد كان

فاد ان من العلم ان الجواب علم  
 للموضوع

وقد انصف الجواب ان العلم  
 فيمكن ان يكون

كلها جزئية اما مطلقة او ممكنة عامتين اما ذاتيتين او وصفيتين  
 للجهة ايضا لا يجوز ان يكونا في الشيء قد يكون فرديا  
 لشيء وذلك الشيء ممكن له وبين الضرورة والامكان تناقضا التام  
 قولنا بالضرورة كل انسان لا يصدق قولنا بالضرورة كل انسان كاتب  
 بل بالامكان فالضرورة هي ان العكس يمكن والامكان انعكس في ويا هذا  
 ولكن الضرورة الذاتية لا يتبين وكذا ان الضرورة الوصفية كما يصدق قولنا  
 بالضرورة كل كاتب يتحرك اليد مادام كاتب ولا يصدق في عكسه الضرورة  
 فحصل ما تقدم ان عكس كل وصفية كالحاجة جزئية اما مطلقة او ممكنة  
 عامتين اما ذاتيتين او وصفيتين لان القضية اما ان تصح في  
 مطلقة او ممكنة ذاتيتين او وصفيتين وقد ثبت ان كل انحصار  
 للطلعة الذاتية مطلقة ذاتية والوصفية ممكنة مطلقة  
 وكذا في الامكان ممكن الضروري والذات يصدقان وصفيتين  
 لان وصف للموضوع في عكسها لا يمكن ان يصدق في الضرورية والذات  
 حكمنا فيها بل ضرورة الجواب لذات الموضوع فاد اعلمنا كانت الذات  
 متصفه بالموضوع حين اتصافها بالجوهر لان اتصافها بالجوهر علم كما  
 تقول كل انسان حيوان وانما عكسه لعقل الحيوان انما هو حيوان

والجواب

ولا يجوز ان يكون وصف للموضوع في اصل متناقض وان ج  
 الدوام الجواب كما في قولنا كل كاتب انسان دائما والفرقة والمشرقة  
 اذا تقرر ان بالذات دوام حتى القيد في العكس لان صفة للموضوع هي  
 لا يصدق لذاته ولا الدوام الجواب بل هو لها معنى في اصل والعكس  
 الفرقة والمشرقة للخاصة وحالها في قولنا بالذات دوام  
 كقولنا كل ج ب مادام ج اذ انما المانع الضرورة اطلاقها شيئا  
 المح للوجبة الجزئية الحثية اللاذاتية وهو قولنا بعض ج ب  
 حين حين بل لاذاتنا اما انكاسها الى الجزئية المطلقة فلا تقدم  
 ولما قيل الدوام فلا من صفة ج لا يصدق في اصل المادام لانها  
 لاد ان لها الدوام الجواب بل هو لها كذا قلنا ان الجواب ليس بل هو لها  
 واذا كانت صفة ج حال كقولنا وصف للموضوع في اصل في ذاتها كانت  
 في العكس كقولنا محاولة فردية لانها في اصل والعكس خاصة  
 واما السالبة الكلية فان كانت ضرورية انعكست كقولنا  
 لا يتبع اتصاف كل ذات بكونها بصفة الجواب فيقضي امتناع  
 اتصاف كل ذات بكونها بالفعل الجواب بصفة الموضوع وذلك  
 لان امكان اتصاف شيء ما بكونه بصفة للموضوع يقتضي الجواب



وهو يكون ذلك الشيء من جهة ما يتصل بالشيء من جهة ما يتصل بالشيء  
 على الوجه وذلك لانهم فرضوا ان الصفة للوضع بالفعل يكون  
 تلك الجهة قطعا اذا علم انه في بعض الامور قبل الوضع كان من جملة ما  
 لان فرض وضع الشيء لا يمكن ان يفرض ذات الموضوع وهو من تلك  
 للجانم اختلاف المتطوقين في انفسها من السالبة الكلية  
 الفروقة فقال القراء انها تتكسر بكتفها ضرورة وقال  
 المتأخرون انها تنفك عن ثمة والمصير خصها بالاول والليل  
 عليها اذا قلنا لا شيء من ج ب بالفروقة فقد حكمنا بان كل  
 يقال عليها في الموضوع بمقتضى اقتضاها بالحق وذلك بمقتضى  
 لتنازع انصاف كل ذات يقال عليها بالحق بصفة ج الموضوع  
 فيصدق لا شيء من ج ب بالفروقة لان ذلك لا يمكن انصاف  
 شيء ما يتصل بالحق بصفة الموضوع فيصدق بعض ج ب بالحق  
 لان حقيقةه والاعتقاد من كل ج بالفروقة فيصدق المكنة لكن  
 صدق المكنة لئلا يتلزم الخلاف ذلك البعض من الباء اذا كان  
 انصافه بل يلزم ان يكون من فرض وقوعه الى اذا فرض واقعا  
 صدق بعض ج ب بالفعل فيكون ذلك البعض من جملة ما يتصل بالشيء

ان

انج كذلك قلنا ان كل ما يعلج لم يتصل بالحق بل كان مع فرض انصاف  
 للشيء الذي بالفعل انما وقع المكنة بالفعل من جملة ما يتصل بالشيء من جهة  
 ان يكون في بعض الامور قبل الوضع كذلك ولا كان على تقدير وقوعه فيكون  
 ما يتصل بالشيء دائما له وهو ج ب يكون وقوع المكنة من جهة  
 ولا يكون المكنة حقا نعم وقوع المكنة بالفعل اذا العلم بان شيئا  
 مما يعلم انه من جملة ما حوزت الموضوع ان ماضوق عليه ج ب  
 تلك الجهة ان من جملة اوضاع امانه فيصير المكنة بالشيء ذات ج ب  
 وكذلك ان كانت دلالة بمثل هذا البيت اذا قيل فيه اقتناع  
 انصافا بعلمه في جميع الاوقات في الآياتة والحكمة في تقييد  
 السالبة الفروقة بوجهه انه اطلاق العلم الذي هو تقييد السالبة  
 فانه لا يصدق لا شيء من ج ب لانه لا يصدق في عكسه لا شيء من ج ب  
 لان عدم انصاف كل ذات يقال عليها بالحق بصفة الموضوع وانما لان  
 وجود انصاف شيء مما يقال بالحق بصفة الموضوع بمقتضى التلقين  
 كونه ذلك الشيء قائما لا يتصل بالشيء من جهة ما يتصل بالشيء  
 عن طريقه ولا حجة في هذا الوضع لا يفرض ج ب انصافا في السالبة  
 الفروقة لا يفرض وقوع المكنة وتكون انه لو لم يصدق لا شيء من ج ب

لا يفرض وقوعه اذا صدق بعض ج ب بالفعل فيصدق بعض ج ب بالفعل  
 اما بالعكس لما لان الذات واحدة وقد صدق عليها في الاصل انصافا  
 في العكس وانما يتغير قولنا بعض ج ب بالفعل الى قولنا لا شيء من ج ب  
 ج ب انما يتغير بغيره فيقولنا لا شيء من ج ب وذلك لان كانت شريطة  
 او فريضة لما ثبتت الفروقة والذات في العكس فلهذا لم يمتد لها التقييد  
 بالوصف فانه لم يتصل بان يتصف بالموضوع ما يقال بالحق في غير الوقت  
 الذي يكون فيه متصفا بالحق السالبة الكلية اذا كانت متحدة  
 عامة او فريضة عامة انعكست كل واحد منها انفسها بمثل ما من التنازع  
 فاقا اذا قلنا لا شيء من ج ب بالفروقة مادام ج ب قد حكمنا على كل ذات يقال  
 الموضوع بانصاف انصافا بالحق وذلك بان كل ما يتنازع انصافا فيكون  
 يقال عليها بالحق بصفة الموضوع وهو يتلزم الخلاف في الفروقة في غير الوقت  
 ذلك المكنة واقعا حتى يصدق بعض ج ب حين عوب بالفعل اجمع وصفها  
 فذات واحدة وقد حكمنا في الاصل بالتنازع بينهما ههنا وكذلك الج ب واحدة  
 قد حكمنا في الاصل بالتنازع بينهما ههنا وكذلك في الفروقة العامة فانه اذا صدق  
 لا شيء من ج ب مادام ج ب قد حكمنا بعدم انصاف كل ذات يقال عليها  
 الموضوع بالحق وهو يقتضي عدم انصاف كل ذات يقال عليها بالحق ولا يصدق  
 الموضوع

حتى يصدق لا شيء من ج ب بالفروقة  
 مادام ج ب قد حكمنا على كل ذات يقال عليها بالحق  
 الموضوع

بغير الذات التي يقال عليها بالحق الموضوع وانهم من انصاف بعض ما يقال  
 على الموضوع بالحق وهو ما يقتضي اصل حقا واما التقييد بالوصف في الاصل  
 خالا ان يكون بغير ما يتصل بالحق بصفة الموضوع في غير الوقت الذي كان  
 متصفا بالموضوع في غير الوقت الذي يكون فيه متصفا بالحق بالحق لا يصدق  
 سلب الموضوع دائما بل مادامت الذات متصفة بالحق فلا يصدق سلب  
 الموضوع دائما بل مادامت الذات متصفة بالحق لا يصدق لا شيء من ج ب  
 الكاين بمكان مادام كائنا في العكس لا يكون تقييد الوصف لا يصدق  
 يصدق لا شيء من المكنة كائنا في الاصل مادام ذات المكنة متصفة  
 بالسكون فان يصدق بصدق على التنازع بصدق على التنازع  
 حال انزال السكون فلا يصدق سلب الكاين دائما  
 في التقييد منها بالاداء يمتنع التقييد في البعض لان الاصل يتغير فيكون  
 كل ما يتصل بالموضوع بوصفا بالحق وقتا ما فتعكس ج ب اذا  
 للشيء لا يقع مع الوقت جملة لانه اذا جعل الذات في البعض  
 للتقييد منها بالاداء ولم يمتنع التقييد بالخاصة والعريضة فيكون  
 كل واحدة منها الا ما يتنازع قيد الاداء ولم يمتنع الا في كل واحدة  
 اذا قلنا لا شيء من ج ب مادام ج ب لا يصدق عكسه لا شيء من ج ب

بعض الذات



لما لم يلد انما في البصر ويصدق فيجب بالاطلاق ان الاصل يقتضي  
 كونها في الجيب فانها موصوفة بالحيوان لا دام السلب كل فرد فيصدق  
 كجيب الطلاق وهو تفكيك جزئية فيصدق فيجب بالاطلاق والاصل  
 لا يثبت من جيب ما واجب لما في العائدين واذ انقضت هذه السالبة التي  
 لا يثبت بحسبها لا يثبت في الذات فيجب فيصدق لا يثبت من جيب ما واجب  
 لا يثبت في الجيب وهو المطلوب والاصل ان هذه السالبة مركبة من سالتين  
 عامة او شريطة عامة ومن مطلقة عامة موجبة كظيم ولا يمتنع  
 والثانية موجبة جزئية مطلقة والمكانات والطلقات لا تتكسر  
 ان يصدق في فرد في الفرد او في الفعل فيكون فرد في الفرد في الفرد  
 عن الذات السالبة الكلية اذ كانت ممكنة سواء كانت عامة او  
 او مطلقة لا تتكسر ان يثبت ان يكون لشيء خاصة غير فرد في الفرد له  
 ويكون سلبها عنه فانه يصدق سلبها عن الخاصة عن ذلك الشيء بالقرينة  
 او بالفعل او لا يصدق سلبها عنها كما ان يصدق لا يثبت من الانسان  
 بالحيوان او بالطلاق ولا يصدق لا يثبت من الكائن بالشيء الجيمية من الحيوان  
 لان كائنات هيولان بالضرورة وكذلك في الوصفية واعتبر ان كان سلب  
 بالقرينة او بالفعل من تحريك اليد عند التحريك ولست اعلم

بالا

الوصية

الوصية اذا لم يكن عروية لا يتكسر في السلب البصر لما في من  
 كائنات بالحيوان او بالطلاق من هو تحريك اليد ولا يصدق لا يثبت  
 تحريك اليد من هو تحريك اليد ولا يصدق لا يثبت من الكائن تحريك اليد من  
 هو كائن بالحيوان العام لان كل كائن هو تحريك اليد بالضرورة  
 وهذا دل على عدم التماسك وصفيا والازب في المثال ان يقال يصدق  
 لا يثبت من الانسان كائن حين هو انسان ولا يصدق لا يثبت من الانسان  
 بالانسان مطلقا والقرينة انما هي ان يقول المطلقات اخصها  
 لانها اخص من المشرق التي اخص من الوجوه في الدائرة التي في السلب  
 في الفرد بحسبها لا اذا لم يثبت في البعض التماسك فيها بالاصحاح  
 في الشريطة الخاصة والعروية الخاصة يتكسر كل واحدة منها لا  
 في هذا الاصحاح فبعض الارزاق لا يثبتها فانما اذا اقتضى لا يثبت من جيب ما واجب  
 الارزاق لا يثبتها فانما اذا اقتضى لا يثبتها فانما اذا اقتضى لا يثبت من جيب ما واجب  
 في البصر ولا يصدق في جيب بالاطلاق لان الاصل يقتضي ان كل فرد في جيبه  
 موصوف بالحيوان لا دام السلب كل فرد في جيبه فيصدق في جيبه بالاطلاق  
 وهو تفكيك جزئية فيصدق فيجب بالاطلاق والاصل يستلزم لا يثبت من جيب ما  
 بطلان العائدين واذ انقضت هذه السالبة الموجبة للجزئية بحسبها لا اذا لم يثبت

براهين الكفاية مع ضرورة نام  
 لا يثبتها

في البصر فيصدق لا يثبت من جيب ما واجب لادام السلب البصر وهو المطلوب  
 والاصل ان هذه السالبة مركبة من سالتين عروية عامة او شريطة عامة  
 عامة او شريطة عامة ولا يمتنع كظيم ولا يمتنع مطلقة  
 والمكانات والطلقات لا تتكسر ان يصدق في فرد في الفرد او في الفعل  
 يكون فرد في الفرد له كالكائنات عن الانسان السالبة الكلية اذ كانت  
 ممكنة سواء كانت عامة او خاصة او مطلقة لا تتكسر ان يثبت ان يكون لشيء خاصة  
 غير فرد في الفرد له ويكون سلبها عنه فانه يصدق سلبها عن الخاصة عن ذلك  
 الشيء بالقرينة او بالفعل ولا يصدق سلبها عنها كما ان يصدق لا يثبت من الانسان  
 بالحيوان او بالطلاق ولا يصدق لا يثبت من الكائن بالشيء الجيمية من الحيوان  
 لان كائنات هيولان بالضرورة وكذلك في الوصفية واعتبر ان كان سلب  
 الكائن بالقرينة او بالفعل من تحريك اليد عند التحريك ولست اعلم  
 المكانات والطلقات والوصية اذا لم يكن عروية لا يتكسر في السلب البصر  
 مرثا له لا يثبت من تحريك اليد كائن بالحيوان او بالطلاق حين هو تحريك اليد  
 ولا يثبت لا يثبت من الكائن تحريك اليد من هو كائن بالحيوان العام لان كل  
 هو تحريك اليد بالضرورة لا دام كائنا من هو ما في الكائن وهو غير تام لان  
 مثال هذا دل على عدم التماسك وصفيا والازب في المثال ان يقال يصدق

لا يثبت

والانسان كائنات حين هو انسان ولا يصدق لا يثبت من الكائن بالشيء  
 لا يثبت من الحيوان والقرينة انما هي ان يقول المطلقات اخصها  
 لانها اخص من الوجوه في الدائرة التي اخص من الوجوه في الدائرة  
 واذ لم يكن يتكسر ان يثبت ان يثبت لان العام لان الخاص وانما لا يتكسر في  
 لان يصدق في الانسان في الفرد مستحق بالقرينة في وقت التماسك  
 ولا يصدق لا يثبت من الخسفة في الجيمية فاما السالبة فلا  
 تتكسر لحيمة سلبها عن بعض العام وامتناع عكسها التماسك  
 الكلية الكلية التي لا يتكسر في المكانات والطلقات لا يتكسر جزئية  
 وصفيا هو التماسك بذكر في الكلية ولا لان العام لان الخاص  
 السالبة الكلية يتكسر العام ويثبت ان الضرورية لا يتكسر ان يثبت سلبها  
 عن بعض افراد العام بالضرورة ولا يصدق لا يثبت من الانسان بالحيوان  
 الا في الشريطة والعروية الخاصين فان الاصل فيها يقتضي  
 ان يكون في وصفات متساويات لا يصدق لا يثبت في وقت التماسك  
 عند لا اذا لم يثبت وجود الاخر يثبت عند لا اذا لم يثبت وجود الاخر  
 وهذا العكس ما يقتضي في الواجب لا يقتضي في الواجب لا يقتضي في الواجب  
 الاخر في تمام الشريطة على كل اطلاق ان السالبة الكلية

الكل اصدق في الجيب  
 بان





بقا دلائل في الحكماء بحكم الله  
في المستور ص ٥



يمكن تفهيم على القصور وهو تعديل كل واحد من طرفي القضية بتغيير إحدى  
 السورتين حكم الوجبة هيئات أو حكم الوجبة هناك حكم السورتين هيئات أو السالبة  
 الكلية إذا كانت فردية أو دائمة أو إحدى الخاصتين كقضية في السورتين هيئات  
 يتنكر الوجهة الكلية إذا كانت فردية أو دائمة أو إحدى الخاصتين كقضية  
 كانت إحدى الكمات أو المطلقات لم يتنكر في السورتين الوجهة الكلية  
 إذا كانت إحدى الكمات أو المطلقات لم يتنكر هيئات أو السالبة الجزئية  
 هناك لا يتنكر الخاصتين والوجبة الجزئية هنا لا يتنكر الخاصتين  
 والوجبة الجزئية هنا لا يتنكر الخاصتين والوجبة الكلية أو الجزئية  
 يتنكر هناك جزئية وصيغة أن كانت فردية أو دائمة أو إحدى  
 الوصفيات مفيدة بالادوام والخاصتين والسالبة الكلية أو الجزئية  
 هناك تتنكر جزئية وصيغة إذا كانت وصيغة أو فردية أو دائمة  
 إذا كانت الوجبة هناك مطلقة أو ممكنة انعكست كقضية أو جزئية  
 هناك فالسالبة الكلية إذا كانت مطلقة أو ممكنة انعكست كقضية  
 جزئية هنا عقد لهم التباحث في الأحكام بين المتكلمين والدليل على ألا  
 ينبع على مقدم بحول السالبة المدققة مع الوجبة المحصلة والمتكلمين  
 مثل ذلك أن إذا اخذوا موضعها من حيث أنها ذات بحيث لا ينطبق للوجبة

لا تنس وهو حق نيا علم المصنفين في الشريعة الخاصة والعرفية  
للأمة فانها اعتكفت كما نفها مثلا اذا صدق بصفحة ليس في العلم  
في الاما اقتصي فلا تنافي وصفه وبه الصالحين ولا اخرج ذلك  
كل واحد من الصنفين في وقت الحج فلا تنويع الموضوع ولما لم  
فلا تنافي في الاما المصنفين في ثبوت الاثبات وادانته في تلك  
الوقت وصدق كل واحد منهما على اصدق دليل واحد منهما عما  
في وقت الاثر واذا صدق اصل صدق العكس فيصدق بعضه ليس  
في ما دام جلالاتا وهو المطلوب والعكس جاعلة على اثر الذي الفصل  
يندرج في  
واما عكس الضيق فاحكام الوجوب والسواب  
اللازمة في العكس السواء عبا اثنائنا وفيه دخلت في كل اثنين  
الذين بينهما مخرج انة متدف فانما اذا كانت متدف في  
الموضوع والية متدا بالحق في الجحيل والعدو كانت متدا  
في ذلك الوجه كما ذكرتم اذ اخفا كل قضية عكس فلا تنوعا  
الحال في ان الكيفية ان عكست اشقل الكلام بعينه في مخالفة الكيف  
في ذلك الوجه ثم لن الازمة العكس عادت لتيقنوا الى ان كانت في  
الاصح كانت عكس بقضية واللازمة له ان عكس فلا تنوعا

في

شاقصه في الحول وهو كما ليس الحيوان ليس بانسان الفروقة وهو التخييل  
 على النقيض فهو هذا كالفقصة لا ملائمته كالمسالية المردولة الموضع  
 الى الابل ما سوجبة لعدم الموضوع لا على نقيضها وكذلك كالفقصة لها  
 لان كن لا على كالموجبة المطلقة للسكن الى البه الطائفة الا لا  
 يتمكن فانها لا تنكح في النقيض الوهم هذا النظرية والمتصلات  
 تنكح جميعا معا غير متجزئة كنفها في الزوم والاتفاق والسالية  
 الكلية كنفها طبقا ولا تنكح جزئيا وتباثا فاعلم اسهل ولا يدخل  
 التمكن في المفصلة لعدم ما في اخرها اما بالطبع النظرية اما  
 متصلة او منفصلة والمتصلة اما موجبة كلية او جزئية <sup>و اما</sup> ~~و اما~~  
 كلية او جزئية والمسالية كلية او جزئية فالمفصلة الوجبة <sup>و اما</sup>  
 كانت كلية او جزئية تنكح جزئية موجبة كلن ويتان كان اصل  
 ازميه ان كان في اصل او مينا ولا اتفاقية فانه اذا صدق كل كان  
 او قد يكون ابلغ دفعه يكون اذا كان ج د فاب لا ينيل اليه اذا كان  
 ج د فاب فاما ان تشكل الى ما يفاد الاصل او ما يفصلا ويحصل الى <sup>الضغ</sup>  
 وينج ليس اليه او قد يكون اذا كان اب فاي ج هف والسالية الكلية يتمكن  
 كنفها في الزوم والاتفاق فاذا صدق لليل <sup>الضغ</sup> اذا كان ا ب ج د فليل <sup>الضغ</sup>

[illegible]

متافقه



كانج دقالب والامتنع يكون اذا كان 20 د فادتم جعل ما تقدم في الوجبة  
 على كل استعمال القياس والمالية الجرسية لا تصدق في احدى ولا في  
 اذ كان زيد حيوانا فهو انسان ولا يصدق فلا يكون اذا كان انسانا  
 فهو حيوانا بالضرورة ولما انفصلت فلا تدخل للمعنى في المقدم ما  
 اجزاها بالقياس في الترتيب فان المقدم انما يقين من الثالث وكذا في مقدماتها  
 تكون الدال على اليا بالوضع على ما تقدم **قال** هذه اقسام القياس وقيل  
 حال الكيفية والوجهة في الحفظ اظهرها في بعض من القياس دون البعض لما لا  
 فانما لا يحفظ لان حل الخاص على جميع اشخاص العالم كذا في الجاهل باليا  
 وعلمها بالوجبات صادقة **اقول** اراد بالكمال المستوي والنفق قد  
 بين ان الكلية والوجهة قد يحفظ في بعض القياس كما في المالية الضرورية وقد  
 لا يحفظ في بعض الاخر كالموجبة الكلية الضرورية ولما لا يكون قد يحفظ  
 الكس على ما تقدم لان حل الخاص على جميع اشخاص على جميع اشخاص العالم كذا في  
 الجاهل باليا فانه يكون بكل حيوان انسان ولا يثبت في الحقيقة بانسان  
 وعلمها باليا وسليها صادق بالوجبة اما الوجبة فان علمها المستوي  
 وهو قولنا بعض الانسان حيوان صادق واما المالية فان علمها في بعض  
 وحل في بعض ليس بانسان ليجوز ان صادق في المالية في الكذب غير ان

**قال** في القياس القياس قول شتمل على احوال يلزم من وضعها باليا وقيل  
 اخرى بعينه اضطرار القياس لكل انسان حيوان وكل حيوان جسمان نزل من  
 وضعها باليات ان كل انسان جسم فذلك قياس وهو نتجه وكل  
 من القياس مقدمة وهي قضية جعلت جزي قياس واخرها واحدة  
**اقول** لما فرغ من البحث من القضايا والكمالات فخرج في البحث من القياس  
 المركبة على ان لا يصدق القياس المقدم فيكون وهو في الغرض من العلم  
 وهو القياس بان قول شتمل على احوال يلزم من وضعها باليات قولنا فليس  
 اضطرار اذا قول شتمل على الجميع والقياس كما ان القياس يطلق على الكليات  
 الرضائية المتألفة تأليفها ذهني او ادبي بل في الحقيقة ويطلق على الا  
 الفاظ الموصولة بالبين منها النسخة وايراد شامل للآخرين في حد  
 مثله شائع بالواجب قولنا شتمل على احوال اختلا من القضية او  
 المتناقضة كعلمها وعلى نقيضها وكذب نقيضها وقولنا ان يلزم من  
 باليات قولنا اختلا من احوال الاله لا يستلزم شيئا وانما اخر قد ان من وضعها  
 لا نال في شرط صدق المقدمات بالفعال يكون في البحث لصدق ان لم المطر  
 اخر اخر ان من مجموع اوقفتين كاشا فانه يتلزم لكل واحد منهما لا ما ايضا  
 بجها وقولنا باليات اختلا من احوال استلزم النتيجة بولسامة معدومة محذوفة

او هو قياس لها على نقيضها كقولنا الجسم من لا فكل الجسم من لا فكل الجسم من لا  
 فانه يتبع قولنا الجسم من لا فكل الجسم من لا فكل الجسم من لا  
 كقولنا آسا ولبس ساهج فانه يتبع ساهج فانه يتبع ساهج فانه يتبع ساهج  
 وهي قولنا وساهج ساهج وكذا قولنا الدرة في الحقيقة والوجهة في البيت  
 وغير ذلك من القياس وقولنا بعينه اختلا من قولنا لا يثبت في الجاهل  
 حيوان جسم فانه يلزم قياس اذ لم يلزم منه قولنا يكون الجوفية موضوعا  
 الجسم على العلم انه يلزم منه قولنا وهو قولنا بعض الجسم ليس بجوفية  
 اختلا من قولنا لا يثبت في الجاهل فانه يلزم منه قولنا فكل الجسم من لا  
 لوقولنا لا يثبت في الغرض بانسان وكل انشا ناطق فانه يلزم منه قولنا لا يثبت  
 من الغرض في الحق لكانت عليه ضرورية اذ لو بدلتا الكبرى بقولنا وكل انشا  
 حيوان الكذب للعلم انه ليس باضطرابي واعلم ان لا يثبت في الجاهل  
 النتيجة ضرورية لكانت الانتاج ضروريا وقرق بينهما وهذا هو المثال  
 الذي فيه بينا كالحل الاول الذي يلزم منه الخطر وما بينا اجليا ولما  
 لا يكون بينا كالحل الثاني الذي لا يظهر لزوم النتيجة عنها الا بالآلة  
 الى الاول وهو من الطرق في القياس قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان  
 جسم فانه يلزم من وضعها باليات ان كل انسان جسم فخرج المقدس في قياس

وهو يتبع قولنا الجسم من لا فكل الجسم من لا فكل الجسم من لا  
 فانه يتبع قولنا الجسم من لا فكل الجسم من لا فكل الجسم من لا  
 كقولنا آسا ولبس ساهج فانه يتبع ساهج فانه يتبع ساهج فانه يتبع ساهج  
 وهي قولنا وساهج ساهج وكذا قولنا الدرة في الحقيقة والوجهة في البيت  
 وغير ذلك من القياس وقولنا بعينه اختلا من قولنا لا يثبت في الجاهل  
 حيوان جسم فانه يلزم قياس اذ لم يلزم منه قولنا يكون الجوفية موضوعا  
 الجسم على العلم انه يلزم منه قولنا وهو قولنا بعض الجسم ليس بجوفية  
 اختلا من قولنا لا يثبت في الجاهل فانه يلزم منه قولنا فكل الجسم من لا  
 لوقولنا لا يثبت في الغرض بانسان وكل انشا ناطق فانه يلزم منه قولنا لا يثبت  
 من الغرض في الحق لكانت عليه ضرورية اذ لو بدلتا الكبرى بقولنا وكل انشا  
 حيوان الكذب للعلم انه ليس باضطرابي واعلم ان لا يثبت في الجاهل  
 النتيجة ضرورية لكانت الانتاج ضروريا وقرق بينهما وهذا هو المثال  
 الذي فيه بينا كالحل الاول الذي يلزم منه الخطر وما بينا اجليا ولما  
 لا يكون بينا كالحل الثاني الذي لا يظهر لزوم النتيجة عنها الا بالآلة  
 الى الاول وهو من الطرق في القياس قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان  
 جسم فانه يلزم من وضعها باليات ان كل انسان جسم فخرج المقدس في قياس

وهو يتبع قولنا الجسم من لا فكل الجسم من لا فكل الجسم من لا  
 فانه يتبع قولنا الجسم من لا فكل الجسم من لا فكل الجسم من لا  
 كقولنا آسا ولبس ساهج فانه يتبع ساهج فانه يتبع ساهج فانه يتبع ساهج  
 وهي قولنا وساهج ساهج وكذا قولنا الدرة في الحقيقة والوجهة في البيت  
 وغير ذلك من القياس وقولنا بعينه اختلا من قولنا لا يثبت في الجاهل  
 حيوان جسم فانه يلزم قياس اذ لم يلزم منه قولنا يكون الجوفية موضوعا  
 الجسم على العلم انه يلزم منه قولنا وهو قولنا بعض الجسم ليس بجوفية  
 اختلا من قولنا لا يثبت في الجاهل فانه يلزم منه قولنا فكل الجسم من لا  
 لوقولنا لا يثبت في الغرض بانسان وكل انشا ناطق فانه يلزم منه قولنا لا يثبت  
 من الغرض في الحق لكانت عليه ضرورية اذ لو بدلتا الكبرى بقولنا وكل انشا  
 حيوان الكذب للعلم انه ليس باضطرابي واعلم ان لا يثبت في الجاهل  
 النتيجة ضرورية لكانت الانتاج ضروريا وقرق بينهما وهذا هو المثال  
 الذي فيه بينا كالحل الاول الذي يلزم منه الخطر وما بينا اجليا ولما  
 لا يكون بينا كالحل الثاني الذي لا يظهر لزوم النتيجة عنها الا بالآلة  
 الى الاول وهو من الطرق في القياس قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان  
 جسم فانه يلزم من وضعها باليات ان كل انسان جسم فخرج المقدس في قياس







قوله المحدثين انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
والسليم في قوله المحدثين انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
فما قولهم انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
فما قولهم انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم

أحد المحدثين انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
والسليم في قوله المحدثين انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
فما قولهم انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
فما قولهم انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم

ادراك

قاله

أحد المحدثين انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
والسليم في قوله المحدثين انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
فما قولهم انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
فما قولهم انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم

أحد المحدثين انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
والسليم في قوله المحدثين انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
فما قولهم انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
فما قولهم انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم

لغيره

أحد المحدثين انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
والسليم في قوله المحدثين انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
فما قولهم انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم  
فما قولهم انهم قد ثبت ان الشجر كونه في الدنيا قبل خلق آدم

الكر















كانت موجبة حصول الاختلاف في الاما مع التوافق فلا يصدق ان شي من ان ان من من وكان ان  
حيوان والحيوان كان من حيوان ان بعضها الكبر وهو الحيوان خارج عن الاصغر وهو الم من البعض  
لان ان من من واما مع التباين فلا يصدق ان شي من ان ان من الجاد وكان ان حيوان والحيوان  
من الجاد حيوان ان بعضها الكبر وهو الحيوان خارج عن الاصغر وهو الماد والجو مع حصول هذا  
سليم حال الطرفين استلزاما خارجا م متباينان فلا واما **قوله** وان كانت التوزيع من  
جزئيت لم ينفى انه هذا الخ لانه الحكم عليه من الم لا واما **قوله** ان هذا ان شي من  
الامر الا وهو كذا في الحدس فافهم ان كان ان شي لم يعلم هذا الخ لانه الحكم عليها  
من الم لا واما في بعض الاختلاف الموجب للتعلم اما التوافق فلا صدق ولا اختلاف  
ان ان وبعضه مطلق واما التباين فلا يكون لانه الكبر ينفى عن بعض الحيوان ومنه في التوزيع  
الاولي هذا الوسطية ايضا لا ينفى **قوله** ولم ينفى هذا الخ لانه لا واما ان  
عدد الم لا وسطية من من ماعا م مع **قوله** ان الم لا الم لا وسطية من ماعا م مع  
وحاز ان يكون الم لا من الم لا من كذا وسواها وان كذا هو الم لا من ماعا م مع  
وان كذا من ماعا م سواها الم لا الكبري او من ماعا م سواها الم لا من ماعا م مع  
تخص من ماعا م كذا من كذا من الم لا من ماعا م كذا من الم لا من ماعا م كذا  
باجزاء الم لا لانه ان ان ماعا م كذا من ماعا م كذا من ماعا م كذا من ماعا م كذا  
كلها من ماعا م **قوله** والامر الا من ماعا م كذا من ماعا م كذا من ماعا م كذا من ماعا م كذا  
ان

[illegible][illegible]

المسحوق و هذا المكي في العرب  
لما سئل المصنف

**قال** وأما الجذبة الحسية وذلك ما يرضاه شقيق الشريعة الصغرى فيستعمل في الكلام ما يرضاه  
الكبرى أو بناؤها فليعلم أن هذا هو الطريق الدالة الواسع وهو ليس  
بالوهاب السعيا منه جميع القريب وهو أيضا تغنيق المطو عنه إلى الصغرى بالجميع  
ما يرضاه الكبرى الصاعدة فنكون محلا وأما الذي هم فرض شقيق المطو صا ولا عزم  
الصغرى المرفوعة الصدق ولا من العباس المحمديان فنكون المطو صا فاشلا فاشلا  
كل حب وكالح استغضب أو لا الصدق لتغنيقه ولو شاي من باب أو جعل كبرى الصغرى  
ينبغي كاشي من أو هو أيضا الكبرى هذه وكذا في باقي القريب **قال** وأما باعتبار الجهات  
فالسؤال المستوفى للوجبات ينبغي هو ما وجعل القريب أي في **قال** ما عدا القريب  
محيط بالاطلاق ثم عرف المحل باعتبار الجهات فالوهاب المركبة التي يتولد من الوجبات  
ينبغي بقوله القريب والوجبات والصغرى هي من أو يكون سائبة تركبة متضاغة لأصناف  
الطرح ينبغي واحدا هو كذا إحدى المقدسين فنكون القريب والناحية التي عزمها **قال**  
ثم السعيا ينبغي فعلية والمقدرة بطله وتخلو طرحة ينبغي حكمه لما إذا كانت الكبرى من أو  
دائمة وأما ينبغي شأنها بما هو الكلام الذي أثار على الصغرى ثم رد إلى الكلام **قال** الغلظا  
إذا اختلفت في هذا الكلام طرحة التي هي فعلية كما في كلام بلاطوق وكلام البلاطوق  
ففي باب البلاطوق ويذكر الصغرى ليرد إلى الكلام وينبغي ما ذكرنا في الكلمات ينبغي حكمه  
أرضه والبار ما تقدمه لما إذا كانت الكبرى هي ثم رد وأما في الصغرى هي ثم رد وأما في











مطلقة عامة وجب الورد الى الكلاو وجدة **اول** القياس الذي اذناه الى الكلاو احدى  
الطرفين المتأخرين ثم القيا او عكس المتعديتين او عكس احديهما وانما يتغير ثم اذناه الى غير ذلك  
الكلاو اجمعه صنفه الى القياس هو الذي يتبع عند اذنه الى الكلاو المتعديتة سالم القياس الى اجمعه  
لا يمكن ما بينه ما يورد الى الكلاو عكس صنفه واذناه اليه اجمعه ولو ردت الى غيره كان عكسها فالحكم  
لذلك الشيخ اما لو انك اجمعه على وجهين بان يرد الى كلاسك صنفه فان كان بين الوجهين مجموع <sup>مطلقة</sup>  
فلا اعتبار بالوضع كقولنا كلاب بلا طلاق ونعقب اب مادام الورد اجمعا فانما يتبع مطلقة  
بالورد الى الكلاو وجب الورد الى الكلاو وجدة **اول** الكلاو الكبرى يتبع جسيمة <sup>مطلقة</sup>  
وهذا حصص المطلقة العامة فكانت هي الشيفرة **قال** لم يكونا الى الكلاو فالحكم ما كان كسب منها ان <sup>مطلقة</sup>  
كالكبرى المتأخر وطلة الخاصة هي الفرض اجمعه الصغرى الصغرى فاما يتبع بالورد الى الكلاو  
مطلقة عامة فاجابة فكلون الشيخ مطلقة عامة موجبة سالته فوجدته من بعض **اول** هذا  
هو الفرض المتأخر هو ال كلاب بين الوجهين مجموع وحده من فاقوا اما ان يحلها بالكلاو ولا  
يحلها فان كان الورد فاعتبار بالكم في وجهين سالم الكلاو كس وطلة الخاصة فالفرض  
الجمعي والصغرى الصغرى كقولنا كلاب بلا طلاق وطلة ما فيها مادام الورد اجمعا فالحكم عكس الورد  
الى الكلاو مادام انك تتبع مطلقة عامة موجبة من يتو لوان مطلقة وعصية بد لوان مطلقة  
عامة كان اولى ان يتغير الكلاو الصغرى فاما يتبع من الوصية وبالنظر الى الكلاو  
يتبع مطلقة عامة سالته فالحكم لا يورد الى الكلاو كسب مثل هذه الفرض اذا كانت احدي

[illegible]

الصغرى كبرى موجبة مطلقه فان لا الصغرى تسلم كبر ب لا إطلاق العام فيجوز كبرى الصغرى  
 ويجوز قياس من موجبة كبرى صغرى مشروطه عامه وكبره مطلقه فهو لا وصح موجبة كبرى مطلقه  
 تسكن موجبة مطلقه عامه وتجب الكبرى مطلقه عامه سالبه كبرى كبرى فقياس كبرى اكبر مشروطه عامه  
 صحيح أى صغرى انقضت مطلقه عامه سالبه كبرى كبرى لا والاداء انقضت هذا الالتماس الموجبة  
 المطلقة لا التسخير سالبة مطلقه عامه وجودية كبرى انقضت المعنى والاداء انقضت قوله ويكون على  
 التسخير معتد ما لا يصح فالوجودية في بعضها **قال** ولما اريد ان يحلها والحكمه وذلك لا الصغرى  
 المذكوره مع الكبرى الفورية فافيا سمع يجب الايجاب المذكور على التسخير فهو لا والاداء مطلقه  
 حربه فحاله للصغرى كبرى والاداء من كبرى فليس فيما عدا ذلك **قال** هذا هو المتع التماس  
 الالتماس وهو الذي يكون المتبقي فواجب وان يكون سلبا مع وجوه وليس سلبا  
 احدا لا كبرى وعلمه طوده لا الصغرى الوجودية مع الكبرى الفورية فتكون الاى مع ب  
 لا اى ما لا كبر بالعام فافيا سمع يجب الايجاب الذى في الصغرى بالاداء الى التسخير والاداء  
 مطلقه عامه موجبة مطلقه قال الصغرى يسكن كبر ب لا إطلاق فاذ لمجداه كبرى الكبرى حصول  
 قياس على التسخير لا صغرى مشروطه وكبره مطلقه موجبة كبرى كبرى مطلقه عامه موجبة  
 كبرى وتسكن الى مطلقه عامه موجبة مطلقه كبرى كبرى لا والاداء اما يجب الاداء الى التالى وكبرى  
 تسكن الكبرى الفورية الى مطلقه عامه وتجب الموجبة التى بعدها الصغرى صغرى هكذا  
 ح ب وبعضها صغرى اى سمع ب لا إطلاق العام وفيها التسخير الى اى هذا هو الذى لا يرد  
 لا العامه والمفاد ان لا والاداء التسخير فحاله للصغرى كبرى فافيا سمع يجب الصغرى الفورية والاداء من كبرى فقياس

[illegible]



























فذلك المرفوع ما إذا قلنا ان ارباب فلكه انما هو ارباب فلكه انما هو ارباب فلكه انما هو ارباب فلكه  
 الثاني وللجواب على ما تقدم من صدق المدعى وهو ان يستلزم ان النسبة المذكورة ان تكون بين الطرفين  
 الثاني والمطلوب ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 وعلى ما استخرج من قوله في كماله وهو ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 الخ لا يجوز ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 اصناف لان النسبة يكون اما صغرى او كبرى والاصغر انما هي احد طرفي النسبة والمقصود منها  
 هذا هو المقصود من النسبة المذكورة والمقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 كبرى وعلى ما تقدم من صدق المدعى ان النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 ودعا انما هو ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 المستلزم من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 هـ يتبع دعا انما هو ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 دعا انما هو ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 وكلاهما يتبع دعا انما هو ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 منقول ما يتلوه من مقترحات اجاب عنها او يتلوه من مقترحات اجاب عنها او يتلوه من مقترحات اجاب عنها  
 المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 لهذا ان النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 للكل وحسب ان النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين

يكتب في حقه

ان النسبة في المقام الاربع منقولة ما خالف في شئ من اجزاءها اما ان يكون المقصود من النسبة المذكورة  
 ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 مع كماله او ما جبر في المقامات مع كماله ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 ويكون في قوله الخ انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 ومن قوله في كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 عند الخلف ما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 سفي ما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 سفي ما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 في قوله الخ انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 احاد والنسبة هي ما وقع في كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 في المقامات من مقترحات اجاب عنها او يتلوه من مقترحات اجاب عنها او يتلوه من مقترحات اجاب عنها  
 هو ان النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 او كبرى ومن قوله في كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 الاقضية المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 الاستدلال هو ان النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين

الاستدلال هو ان النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 باستثناء عن كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 لروية انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 حكم ما انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 فاد احكاما انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 عن المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 الثاني يجب ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 للمقضية من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 روي فليس في ذلك من غير ضرورة وكذا في المقامات  
 النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 ما خالف في كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 نفس كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 لم يرد كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 ليس في كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 عن أي جزء من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 اما انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 ليس في كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين

يكون النسبة انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 نسبة انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 جريها انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 الجواب لروية من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 كان من كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 الثاني يجب ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 في قوله ان يكون المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 كلية فاستثناء عن كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 هو وجود النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 كماله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 الكلية ولهم نسبة في النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 وهو ان النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 الا ان النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 في قوله انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 لهذا ان النسبة المذكورة من المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين  
 هذا انما هو المقصود من النسبة المذكورة ان يكون بين الطرفين







فأما السيف وقلعه فلهما نصيب لأنني مررت وأضمت إلى الكهنة التي مررت بها وهو ما لا بد  
الضمة ويقع في الدوميلو أو لا يسكن فيها ويقال له إلى السيف من هذا الضمة  
اسم هذا القديم والحديث ليسكن على بعض هذا الوجه كما نكتب قولنا نحن نقيم ملوكنا  
كلوا السيف القديم فهو حث قد غلب القياس للدوميلو في أقاليم الحوزة التي لا تسمى  
لحدود السيف على إحدى الحوزتين كلها كما سلكه يقولون أن ناطق وكل ناطق ضامك  
ويحتاج في الدوميلو إلى المدة التي يقيم السيف فيها الضمة باسم هذا القديم والحديث  
كأنه لا تسمى هذا القديم محمد وكلوا السيف محمد فلهذا ليسكن إلى التمسك بعض هذا الوجه  
بدلالة أن التمسك بها يتوقف ضرورة وعلمه استغنى المدة الأولى من الدوميلو  
كله بعد ذلك تسمى هذا القديم تسمى إلى السيف القديم ويلزم أن لا يسمي فهو ليس يدعى بالكر  
تسكن القول لا تسمى هذا القديم محمد وكلوا السيف القديم فهو حث فإذا أضفنا إلى السيف  
التمسك بالكر بعد حث هذا التمسك وهذا القديم والحديث استغنى اسم التمسك بالكر  
أما نوحه أو قدمه أو لا فاستغنى عن هذا التمسك بالكر باسم هذا أو لا باسم السيف  
في حث هذا التمسك بالكر القديم محمد وفي قولنا لا باسم ذلك قياس الدوميلو  
يحتاج في قولنا السيف فلا تسمى هذا القديم محمد وكلوا السيف القديم فهو حث فإذا أضفنا إلى السيف  
بعضه أو لا يستغنى عن ذلك أن نصنف السيف فيهما التمسك بالكر على كل ما  
لنسخ السيف فهو المدة أو لا أو لا يستغنى عن الذي هو السيف ولا يمكن أن لا  
بالجوف لا تسمى السيف الذي قد يكون بعضه من هذا أو لا أو لا تسمى السيف الذي قد يكون

ويصح استعمال قاياس الدور في احوال الدور في الحقيقة وفيما يشاء واصح استعماله الدور في احوال  
الدور الكلي فيقولون عكسا الصريح وهو انه لا يصح استعماله في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور  
الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
ان يحق قياس العكس وقياس الدور في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
مقدرة وقد يقال ان احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
وقياس العكس يستعمل في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
فليس المطاوعة في قياس العكس ويستعمل في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
في العلوم قد يقع ما يشبه الدور عند تحويل البرهان من احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
غير ان احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
كانت هذه الحجة محقة وكما خبر محققه فقد سماه الناس في هذه الحجة قد سماه الناس في هذه الحجة  
برهان ان لا يستدل بها لا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
فصرح هذا البرهان في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
واذا قال قد يقع في العلوم ما يشبه الدور ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
فانها كالاستدلال بالدور في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي  
اذ اوردوا هذه الحجة في الاستدلال بالدور في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي ولا في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي في احوال الدور الكلي

[illegible]

العكس لان العكس دائما قوي بعد قياس سقيم والخلف قد يرد ابتداء هذه الى السقيم  
مكونين بوجه نقص الخ فيه ويضع الى موضع الخلف العكس ان قياس الخلف وقفا  
العكس استمر كما ان الاول منها لو زيد فيه مقابل الخلف يصبح بعد قياس لا اليها فبقا  
وان العكس دائما قوي بعد قياس سقيم لان الخلف احدى متديتي القياس والخلف قد يرد  
ابتداء او غير سابقه قياس سقيم وان الخلف دائما قوي فيه مقابل الخلف البعدي والجمال  
القياس السقيم قد يرد الى الخلف كما ذكرناه والخلف قد يرد الى السقيم بقياس مكونين بوجه  
نقص الخ فيه ويضع الى العدمه الصادقة الموضوعة لشيخ الطائفة كما أخذت من كلامه الذي  
هو شيق كارب الذي قال ان الخلف والخلفه الى العدمه الموضوعة والخلف الخلف الخلف  
على الاستقامه الى العالي ليس كل الذي هو الخلف والاستقامه هو كمال كونه  
في قياسات ذلك الخلف فالحكم على الامور بغير الخلف الاستقامه الى الخلف الكون لان ذلك  
وساير من ثباته المشاهد كذا وان كان الخلفيات محققه فانها باقار كما جازعتم ولا  
قربا لنقص الحكم على القياس وهو يسهل القياس لان الخلفيات تغيب عن الخلف الوسط  
الاستقامه الى العالي العام على الخاص وهو القياس وقد تقدم بيانها وان كان مستوفى وهو  
المعتمد للعلم المستقر والراهد اليقيني ولا بالعكس وهو الاستقامه او واحد المتساويين  
على الخلف وهو المعتمد الاستقامه هو الحكم على الخلف ما وجد من ثباته فان ذلك الخلفيات باقيا  
فهو القياس السقيم ونقيضه القياس وبجمله انما هي كونها في شكل الماكرو ولما مضى ولا  
كرو ولما مضى منه وهو قياس تام وانما بعض الخلفيات هو الاستقامه والافعال























كونه حيوانا ولو من اقل اولى كالغزال الا ان لم يستأثر كونه بشرا وذلك من العدد لعل الناس  
فانه يجب ان يعلم الحساب على احوال العدد وعناصره الدائمة اذ عرف من هذا من الموضع اما ان يكون  
شيئا واحدا او شيئا كثيرا وهو لا المال فيوجد على الاطلاق كالعدد الخ او شيئا بالعدد من  
ذاتي كالجسم الطبيعي محبب هي سبعة لعل الطبيعة وكما انهم في الدائم محبة بانفسهم وانما  
السلوك الدائم الى السلوك المستعمل لعل العقل او من غير ذلك كالتفكير لعل الذكر المحرم وكذا  
كالمذلول كونه شائبة وهو كالتاس ان يكون اذ اياه ذاتي كالخط والخط والخط والخط  
اذ اجعلت موضوعا للحدس في افعالها في ذلك فيكون هو من هذا وانما هو كذا  
الانسان وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا  
مستترة الى العدم التي هي العبادية في ذلك فيكون هو من هذا وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا  
هو انما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا  
موضوع في ذلك فيكون هو من هذا وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا  
لذلك فيكون هو من هذا وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا  
ومستترة وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا  
علم التي يكون الباطن في العلم في ذلك فيكون هو من هذا وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا  
انما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا  
اعتبارين وفي موضع في ذلك العلم وبما في غيره من العلم في ذلك فيكون هو من هذا وانما هو كذا في ذلك فيكون هو من هذا

قوله ما توصل بها الما  
وصلة الثانية راجع الى  
الحصول الثانية وقوله ما  
الماصلة متعلق بقوله توصل  
قوله الى استعمله كقولهم

لقد مررت بم

[illegible]

في مادي بالأساس التي  
المتقى عليها وما لا ينفك  
لها العلم الآخر هي ليست  
مادي في الإطلاق وهذه  
المادي أن كان نفسها  
في ذلك العلم التي هي مادي  
فمنه ثم

۱۲۱

[illegible][illegible]

109



















المقدرة للتبوء بعد ان يكون ذلك في الغيبة الذات في الامور ذات كسرة والمعا ونبهت واما ان قال  
المعلم الاول ان من كان في الغيبة شورا لزم العصبية ثم من كان في المعاشاة فيكون بحجة ومجاورة  
الحاق في شئ في حقوق العاديين ومنهم من يتولى الاعتراف من جهة الحكم لا يعرف بخراجه انما  
وبمروءة الخ ففقد كمال الزام المطلقين والفتنة على الحكم بحجة ان ذلك هو ركن الجمهورية  
وحفظ الرئيس عقيدة العادة من انواع برايم المصلحة بل عقيدة المصلحة عقد ما مشهور  
الاستبصار يحصل انراضه الفاسدة فياخذهم الرغبت في تحكيم مستفادة لا فيكونوا انهم  
المصلحة من العوام في تلك الكلية المشهورة وتكون نفوس المصلحين القاديين من رتبة  
البرهان اذكر حواشي على رتبة العلوم ولا سبل لهم الى التحقيق البرهان بالصور واما انهم  
لم يستلوا الواضع البرهان على ان لا يكون تحصيل ما يقتضيه بالبرهان فيكون ذلك ركن فيكون  
على احد العريض **قال** وليس موضوع نظر الحكماء المحذور بل في نظر كل فن من النظرية العلمية  
وبما ذكره في الملاحظة مما يتبع في فخره **قال** كان الحكماء لعلمهم بالمقدرة المشهورة وكانت  
مثل هذه المقدمات مستعملة في كل فن كان موضوع نظر الحكماء في تحصيل علم دون اخر ولا محذور  
الحياى بل قد يكون المصلحة كدليل في علوم مختلفة فالحال كقولهم هل الله جليل ام لا  
واما طبيعة كقولهم هل المارة موجودة ام لا او امانية كقولهم هل العلم المتضادات او العلم  
لا فخر ايضا في الملاحظة كالمردان والمناصبية وفروعها بل كقولهم كقولهم شورا ان كان  
فقره **قال** والادوات التي يفيد الارتياض بما يكمل العمل ارجع استعمالها المشهورة من كل فن

المختار

واعادة اولا في الحق تفصيل معاني الالفاظ المشتركة والمختلفة وعلى الترتيب في اثبات  
بالفصول الخمسة بقية ربما يراى ان الفرقا على ارجح الشئ من حكمها وهو قوله وعلى تفصيل  
الشئ بين المتساويات بلا اضافة ولا في جهة والسبب في بقية على ارجح الشئ من حكمه ثبت  
الجزء في هذا الدواعي من الالات التي تستتبعها مواضع الاعمال في البداية في قوله  
براهين الانقطاع واللازم انهم ما يميز الزاهد الفاضل الا في حصول الشئ من كل شئ  
وتجميع المقدمات لا بد من هذه الجواهر في الصناعات استنباطا ذيعات من ايات  
وتفصيل الذائع الى الواقع ونقل الحكمين ذائع ومن ذائع الى الشيعة وبالجملة مختصرا فاستاف  
المشهور راس من المواراة المنطقية والتعليقية والتحقيقية وهو وجه الحاجة الى اثباتها في الامور  
على تفصيل معاني الالفاظ المشتركة والمختلفة المتبصرة والمتباينة واللازم حتى لا يقع فيه  
على المحرر الجردية بل يتبين وجه الاشتراك او التشكيك في مواضع راجحة على تفصيل الاسم  
المشترك لكنه ان عاقل ولا يعقل وبكفي الجواهر الالهية المتباينة في الاذ وفيها كما بين المتباينين  
اذ وقع بينهم خلاف للفظ كما نراهم في الملامة زال الخلاف في ذلك مثل قول الاصوليين في قوله  
الانحرار الجميع راجح على ان بعضهم ان الواجب في عدم البعثة والملا في ذلك يدعي ذلك السبب  
فيتم الخطا للفظ في القائلين بوجوب الجميع انما هو انهم راجح لعدم التشكيك كان قد وادى  
بل العاقل في الجواز لا الاصل لا الجميع ولا يجب عليه فيقول في حكمه فانه لا يبعد في على التميز  
بين الشئ يما في الفصول والخواص واستنباط الامور المتباينة من الامور المتشابهة

إلى واليهم

[illegible]

فأما الذي يظهر بظاهره لا يقتضي استنباط فصوله رتبة وعادة فيستدبر ذلك على خروج  
الشيء من حكمه بغير الفرق والاستبان في الفعل ويتبع ذلك في فئته ساعة التقييد  
المعول في اتباع غير المعنى وفي توفيق غير المعهود وفي تعقيب الاسماء المشتركة الرابعة ان  
على تعميل التثنية بين التثنيات والتثلاثات ما اذا وصفنا بخاصة ما ما مشترك في كل  
واحد كاشتركة الانسان والفرس في الحيوان والشيء او في مفرد كقولنا شئان في السيف  
السيف في السيف كسيرة الملك في المدينة والحدوث في سنة فكله كقولنا نسبة البحر الى النفس  
كسيرة السبع الى الماء واصنافه كقولنا الجود واكمالته كان في ذلك لاختلافها والاشابة  
بناضلة الفالفة في الاستان التثنية وهو راجع التثنية في حكم التثنية في التثنية في التثنية  
بين التثنية بين التثنية بين التثنية بين التثنية بين التثنية بين التثنية بين التثنية بين التثنية  
في الاجناس وفي القياس التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية  
قال وكل حكم متفرع من هذه الاحكام جزئية يصلح ان لا يبعد عن هذه التثنية بوضعها **اول**  
الامكان موضوع المنطق العلوم والاسماء الكلية وكان العمل من حيث كان موضوعه انما  
العلوم والاسماء الكلية فيقول التثنية كذلك وذلك ما ان يكون من واحد الكليات التثنية  
المعزوزة الرسوم لان الكليات هي واحدة لا غير فالتثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية  
من جهة الموضوع والمحل فلهذا المحل التثنية التي تطلق التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية التثنية  
كل هذا الاصول يتقوى بها على التثنية والابطل الذي بعرضه العمل وتغيره يكون

برای  
تعمیر

عنہما السلام















بما

يخلف في الكيفية ان يكون من جنس معين كقولنا العلم خبر العلم من باب المضاف الى  
 يصدق على جميع فنون الجنس فان لا يقال ان العلم بغيره ليس من جنس معين بل من جنس  
 بخلاف النوع وهو من سبيل الاستعارة والتشبيه فيقول ان العلم بغيره ان كان  
 وهو من جنس معين لا يكون هو في نفسه الا في النوع بغيره بل في كل قسم من الجنس  
 وهو من جنس معين ان كان على الاخرى كالموجود والواحد وهو من جنس المضاف الى الآخر  
 كذلك وان كان العلم مضاف الى النوع من المضاف الى وهو باطل في نفسه المتأخر وهو  
 واحد في نفسه واحد وهو واحد وان كان النوع من جنس العلم والنوع من جنس العلم  
 على المعلوم وهو من جنس المضاف الى المضاف وهو واحد وان كان العلم علم المعلوم  
 معلوم بالعلم وهو من جنس المضاف الى المضاف من احد اقسامه وجميعه كذلك في الاخرى ان  
 الواحد من جنس المعلوم هو من جنس المضاف الى المضاف وان كان الجنس من المعلوم هو من جنس  
 يعرف بالعرض النوع ان كان من جنس المضاف الى المضاف ان كان في القوة والمعرفة  
 والجنس في العينية وهو من جنس المضاف الى المضاف من جميع الوجوه ولا من وجه واحد  
 جعل الجنس من جنس المضاف الى المضاف وان كان من جنس المضاف الى المضاف من جنس المضاف الى المضاف  
 يقال على وجهه من جنس المضاف الى المضاف وهو من جنس المضاف الى المضاف في الجنس من جنس المضاف الى المضاف  
 المواضيع المذكورة في التعليم الاول **قال** وفي الفصل من هو النوع وهو من جنس معين  
 متباينين وهو من جنس معين على الفصل من النوع وهو من جنس معين وهو من جنس معين

والفصل

مضاف

هو الموضوع بحيث لو لم يكن الموضوع لكانت خاصية لغيره كما يقال لا انما انما اخذ  
 الغرض في الموضوع كسب ان يكون خاصية الاشارة وخصه بالصفة الخاصة  
**اول** من هو الموضوع الذي يخصصه بالصفة الخاصة بها ويعبر عنها بشرك بينها وبين المضاف  
 يتبع ان يكون مساويا له لا يمكن خاصية حقيقة لغيره ان في نفسه من خاصية المضاف  
 وانما من وجه واحد خاصية له لا واع وهو من جنس المضاف الى المضاف وبشرط ان لا يتبعه العكس  
 وهو ان لا يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره  
 او يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره  
 هي خاصية حقيقة او هي خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره  
 او يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره بل يكون له خاصية لغيره  
 يقول خاصية المضاف الى المضاف لا خاصية المضاف الى المضاف وان كان المضاف الى المضاف  
 هو المضاف الى المضاف وهو من جنس المضاف الى المضاف لو لم يكن الموضوع كان من جنس المضاف الى المضاف  
 يقال ان اخص المضاف من المضاف هو من جنس المضاف الى المضاف انما هو من جنس المضاف الى المضاف  
 يكون خاصية المضاف الى المضاف من جنس المضاف الى المضاف الا ان كان المضاف الى المضاف  
 والا ان كان المضاف الى المضاف من جنس المضاف الى المضاف ان كان المضاف الى المضاف  
 ومن هو الموضوع الذي يخصصه بالصفة الخاصة بها ويعبر عنها بشرك بينها وبين المضاف  
 او اشتباها او ابراهام ام لا وهو من جنس المضاف الى المضاف او نقصان من جنس المضاف الى المضاف **اول**

ان من هو الموضوع الذي يخصصه بالصفة الخاصة بها ويعبر عنها بشرك بينها وبين المضاف

موا

مواضيع المضاف الى المضاف بالفاظ ومنها ما يتعلق بالجنس من المواضيع التي هي  
 ينظر الى اللفظ على ان يكون من جنس معين يعرف له الماهية والاسم والاسم والاسم  
 المضاف الى المضاف وان ينظر الى المضاف على ان يكون من جنس معين يعرف له الماهية والاسم والاسم  
 ام لا ذلك لان جميع هذه الماهية بالعلم وذلك في تعريفه ونظيره في الماهية بالعلم  
 وفصل على المضاف الى المضاف ان يكون من جنس معين يعرف له الماهية والاسم والاسم  
 فاصرات الصحة والموضوع زيادة لان الماهية بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم  
 نقص من الماهية بالعلم وذلك لان الماهية بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم  
 في تعريف الماهية بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم  
 غير من جنس الماهية بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم  
 من هو الموضوع الذي يخصصه بالصفة الخاصة بها ويعبر عنها بشرك بينها وبين المضاف  
 فيكون من جنس الماهية بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم  
 وفيه من جنس الماهية بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم  
 وكان في تعريف الماهية بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم  
 هو كذلك وقد سبق الماهية بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم  
 الماهية بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم  
 اذا عرفت هذا انما هو من جنس الماهية بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم والموضوع بالعلم **قال** وهو من جنس معين

١







هذا الوجه في إخراجها من المطلق والواجب وان لا يمنع الاستقلال بالواجب إزاء مقتضى العبادات  
 المستمرة من حيث في الجملة استقلالها من العبادات المستمرة لان النتيجة الزام في الخلف  
 بما ذكرنا من ثلثة موارد في المذهب السني كما ذكرنا في القيس وموضع السني في الخلف  
 وما يورد من الاستقلال بكونه لا استقلا بما في التخيير والقول بامتناع الاستقلال بالاستقلال  
 والقسم من غير ان يكون له وجه خارجي ضروري او اخفاء النتيجة بل ان يقتضي النتيجة  
 بالجد ومن الوجه حتى لا يسبق الى وادع الحجة فيها في امتناع المطلق والمطلوب بالانسان  
 الوضع حتى اذا تم ما عدا واجبة الضرورية من ما هو من هذا القبيل ان يخرج المقتضى  
 عما لا ينبغي له من المانع لفي المطلق ما يوافق ما يجب التسليم في إخراج الامر من غير ضرورة  
 وقد يرد ان ينادى بالقياس الى ما فصل التخيير لا ان يتبع في فطنته او لا ان يتبع  
 الحجة في فطنته وتبين ان بل هو كونه لا يطلبت تعميم القول وتكليف الاعمال  
 والامتناع فيكون يتبدل العبارة بان يبدل الاسم الحقيقي بالواجب والواجب بالامتناع  
 فعين الكلام لا يترك فيه كونه لا يراى بالاشارة للاحتجاج بالشواهد والاستقلال بغيره  
 لان الامتناع بالمقدرة على الطلب بغيره لا يتبعها شيئا بل هو حجة على الاستقلال بالامتناع من غير  
 تسليم الضرورية بل بالاعلان في نفس التخيير حيث لا يتصور كونه لا بالمستقيم كما لا يتصور  
 له الا في الواقع لا في المقدرة فغير ان كونه لا يتصور ان لا يتصور على العبد حتى يطهر من اليه  
 لمحبته وطلب الامتناع في كثير من اوقات على سبيل المثال والوجه في غير ذلك

المعالي

يستفهمون الا ان الظاهر من ذلك هو ان المصلحة على ان الغرضية وما فيها من واجب القول وهو ان المصلحة  
 مقدمة على السبل ويوجب ان يسلط قوتها كما لا يخفى على الاثر من معها وانما يجب القابل وهو ان يتغير  
 بالفعال خارج عن الصفة فكيف يصح والاعلى العجز **الاول** ان يخرج من وصايا السبل ان شرع  
 في وصايا الخلق على ان كلام الخلق على سبيل التحليل او على سبيل الجمل او على سبيل الترتيب  
 او على سبيل المعالجة الى هذه وصفها للذات هو ان يجب ان يحصل وان الحكم الذي اذا  
 يقع ان لا يتصل بالمعنى فلا يرى ان السبل يدرى ما يدرى بالذات فيقول بالذات وان الحكم الذي اذا  
 ان لم يقصد بالوصايا بهذا اذا عرفت هذا فعقل الخلق لا ان يكون وصفاً بل هو على حقيقته  
 مشهور لا وشياعاً ولا ذلك لان هذا ان كان مشهوراً فمتنع عن تسليم الشعارات ان يتفق وصفتين  
 وهو من جملة البراء لا يتفق المشهورات ان لا يخلط به وان كل شيء يقع ان يشهد في وقته بالمشهور  
 من المشهورات الشئ من الشئ ويثبت ان حكم المشهورات وما هو اتمل شئ من الشئ  
 ان كان وصفاً مشهوراً على الإطلاق كالمشهورات على الإطلاق وان كان عن بعض المشهورات  
 عند ذلك البعض وان كان شيئاً وهو الذي يحفظ وصفاً غير مشهور بل شيئاً فيجوز ان السبل  
 المشهورات ويقدر ان يقول لا ان السبل كالمشهورات فيكون حكمها ان السبل ان العلم  
 والجمل متقابلان وبعدهما من المشهورات الاستدلال ان الظاهر من وصفه او مشركاً على  
 غيرته وان كان في حقه انحصاراً من غير ولا شهادة فيعلم المشهورات الشئ ولا يلزم له الشئ ولا  
 مشهور بل انما هو ان الاعلى استلزم كل شئ ما يشهد وقته والى ان يثبتها وبين ايضا

لکھنؤ

44























































[illegible]



